جامعة قاصدي مرباح- ورقلة-الجزائر

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم التجارية

مذكرة مقدمة لإستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي

في ميدان:علوم اقتصادية والتسيير وعلوم تجارية

مسار علوم مالية ومحاسبية، التخصص دراسات محاسبية و جبائية معمقة

بعنوان :

اثر أنظمة الإخضاع الجبائي على أداء المؤسسات الاقتصادية

دراسة حالة المجتمع الجبائي الجزائري ودراسة ميدانية لعينة من المختصين في المجال المحاسبي لمدينة ورقلة للفترة الممتدة من 2015_2016

من اعداد الطالبة :غنية بن يونس

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ :23_05_2018

أمام اللجنة المكونة من السادة:

د/ محمد الأمين شربي , أستاذ محاضر (ا) , جامعة ورقلة (رئيسا)

د/ نورالدين بعيليش،أستاذ باحث ,جامعة ورقلة (مشرفا ومقررا)

د/محمد حسان بن مالك ,أستاذ محاضر (ا) ,جامعة ورقلة (مناقشا)

السنة الجامعية : 2017 _2018 م

جامعة قاصدي مرباح –ورقلة– الجزائر

كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير

قسم العلوم التجارية

مذكرة مقدمة لإستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي، الطور الثاني

في ميدان:علوم اقتصادية والتسيير وعلوم تجارية

مسار علوم مالية ومحاسبية، التخصص دراسات محاسبية و جبائية معمقة

بعنوان :

اثر أنظمة الإخضاع الجبائي على أداء المؤسسات الاقتصادية

دراسة حالة المجتمع الجبائي الجزائري ودراسة ميدانية لعينة من المختصين في المجال المحاسبي لمدينة ورقلة للفترة الممتدة من 2015_2016

من اعداد الطالبة :غنية بن يونس

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ :23_05_2018

أمام اللجنة المكونة من السادة:

د/ محمد الأمين شربي ,أستاذ محاضر (ا) , جامعة ورقلة (رئيسا)

د/نورالدين بعيليش ,أستاذ باحث ,جامعة ورقلة (مشرفا ومقررا)

د/ محمد حسان بن مالك، أستاذ محاضر "أ"،جامعة ورقلة(مناقشا)

السنة الجامعية : 2017 _2018 م

الإهداء

الحمد لله الذي رزقنا بالعلم وزيننا بالحلم و أكرمنا بتقوى وأجملنا بالعافية

إهدائي إلي التي الإله عظمكي يا رمز العطاء ومنبعي الوفاء لكي أنتي أمي حبيبتي أطال الله في عمرك

إلي من يعجز اللسان في مدحه ويجف القلم خوف من تقصيري في حقه ويشتاق القلب إليه إلي الذي رعاني وحماني وكان بمثابة السراج المنير الذي بفضله من بعد الله أنا هنا في هذا المقام من العلمي إلى روحك يأبي رحمك الله وأسكنك فسيح جناته

إلى كل أفراد العائلة

إلى رمز الصداقة وحسن العلاقة زملاء الدراسة دفعة محاسبة وجباية 2018

وإلى من كان له ميد العون وفسح طريق العلم أمام طارقي الأبواب العلم والمعرف

إلى

كل من كانوا لي سند ورفيق في كل الأحوال أصدقائي

إلى كل أفراد الأسرة الجامعية

إليكم جميعا اهدي هذا العمل

غنية

الشكر

اشكر الله واحمده على توفيقه لإتمامي هذا العمل

أتوجه بجزيل الشكر وخالص الثناء،ومواقف التقدير والعرفان إلى كل من كان له الفضل في إنجاز

هذاالعمل ..... مساعدة وإشرافا وتوجيها

اخص بذكر

الاستاذ المشرف نور الدين بعيليش الذي لم يبخل عليا بالمعلومات و با النصائح وتوجيهات

إلى الأساتذة:خمقاني بدر الزمان .بوظياف محمد ,فريد عوينات ,مقدم خالد وهم ومشكرين على ذلك

إلى أهلي وزملائي ورفقاء الدرب الذين كانوا ليسندا وعونا: تقي، احمد،وليد ،منير، يونس، خولة, اسماء, هاجر, زينب , ربيعة , نورة, فردوس ....إلى كل من وسعتهم ذاكرتي ولم تسعهم مذكرتي كما أقدم جزيل الشكر لكل من كانت له يد المساعدة من قريب أو من بعيد في المساعدة على إنجاز هذا العمل

فشكرا جزيلا

الملخص

عالجت هذه المذكرة اثر أنظمة الإخضاع الجبائي على أداء الموسسة , حيث اعتمدنا في معالجة هذا الموضوع على دراسة حالة ودراسة ميدانية متمثلة في توزيع استمارة استبيان , وكانت تهدف هذه الدراسة إلى قياس مدى تأثير أنظمة الإخضاع الجبائي على أداء المؤسسات وكذالك وضع أنظمة الإخضاع الجبائي في الصورة المناسبة وتهدف أيضا إلى معرفة المشاكل التي تواجه المؤسسة ناتجة عن أنظمة الجبائية , وتوصلت الدراسة إلى العديد من النتائج هي يوجد اهتمام بالتسيير الجبائي من قبل المؤسسة , وتوصلت إلى أن المهارات الجبائية للمسير تعتبر عامل في تحسين أداء المؤسسة كما تعتبر أنظمة الإخضاع الجبائي عامل معرقل لأداء المؤسسة كذالك توصلت إلى أن الخيارات الجبائية غير كافية ومقيدة .

الكلمات المفتاحية : نظام جبائي ,تسيير جبائي ,أداء ,خيارات جبائية , مؤسسة ,

Résume

Cette note a examiné l'incidence des systèmes fiscaux subjugation sur la performance des institutions et a invoqué le cas d'une étude sur le terrain représenté dans des questionnaires distribué une étude sur un échantillon de spécialistes du cote de la comptabilité et cette étude a été conçue par :

- Mesure l'impact de la fiscalité sur les systèmes d'entreprise performance subordination
- Règlement de l'impôt dans la présentation de l'image appropriée
- Renseignez-vous sur les problèmes rencontrés par l'organisation résultant du règlement de l'impôt

L'étude a atteint les résultats suivants :

- Il y a intérêt de gestion fiscale de l'entreprise
- Les compétences fiscales du processus sont considérées pour améliorer la performance de l'institution
- La fiscalité dans les règlementations fiscales est un obstacle à la performance de l'institution
  - Les options fiscales sont insuffisantes et complexe

Les mots clé: le système fiscal, fiscalité, performance, options fiscales, fondation

فهرس المحتويات

المحتوى	الصفحة
الإهداء	III
الشكر	IV
فهرس المحتويات	VI
فهرس الجداول	VII
فهرس الأشكال	VIII
فهرس الرموز	IX
المقدمة	ا
الفصل الأول :الأدبيات النظرية للأثر أنظمة الإخضاع الجبائي على أداء المؤسسات الاقتصادية	
تمهيد	15
المبحث الأول: الأدبيات النظرية للأثر أنظمة الإخضاع الجبائي على أداء المؤسسة	16
المبحث الثاني : الدراسات السابقة	32
خلاصة الفصل	36
الفصل الثاني :الدراسة الميدانية للأثر أنظمة الإخضاع الجبائي على أداء المؤسسات الاقتصادية	
تمهيد	40
المبحث الأول :الطريقة والأدوات المستخدمة	41
المبحث الثاني: الدراسة القياسية	53
خلاصة الفصل	56
الخاتمة	58
قائمة المراجع	61
الملاحق	62

فهرس الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
الجدول رقم (01_01)	السلم التصاعدي للضريبة على الدخل الإجمالي	23
الجدول رقم (01_02)	التصريحات الجبائية والآجال المستحقة	26
الجدول رقم (02_01)	عينة الدراسة	41
الجدول رقم (02_02)	توزيع العينة حسب الشهادة	43
الجدول رقم (02_03)	توزيع العينة حسب الوظيفة	43
الجدول رقم (02_04)	توزيع العينة حسب الخبرة	44
الجدول رقم (02_05)	الأوزان المرجحة للمقياس الدراسة	44
الجدول رقم (02_06)	وجهة نظر المستجوبين حول المحور الأول	45
الجدول رقم (02_07)	وجهة نظر المستجوبين حول المحور الثاني	46
الجدول رقم (02_08)	وجهة نظر المستجوبين حول المحور الثالث	47
الجدول رقم (02_09)	معامل ألف كرونبخ للمحور الأول	48
الجدول رقم (02_10)	صدق الفكرونبخ للمحور الاول	48
الجدول رقم (02_11)	معامل ألف كرونبخ للمحور الثاني	49
الجدول رقم (02_12)	صدق الفكرونبخ للمحور الثاني	49
الجدول رقم (02_13)	معامل ألف كرونبخ للمحور الثالث	49
الجدول رقم (02_14)	صدق الفكرونبخ للمحور الثالث	50
الجدول رقم (02_15)	المجتمع الجبائي للضريبة الجزافية الوحيدة	53
الجدول رقم (02_16)	المجتمع الجبائي للرسم على القيمة المضافة	53
الجدول رقم (02_17)	المصرحين بالرسم على القيمة المضافة	53
الجدول رقم (02_18)	المسددين لرسم القيمة المضافة	54
الجدول رقم (02_19)	المجتمع الجبائي للضريبة على أرباح الشركات	54
الجدول رقم (02_20)	المجتمع الجبائي للرسم على رقم الأعمال	54

فهرس الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
الشكل رقم (02_01)	توزيع العينة حسب الشهادة	43
الشكل رقم (02_02)	توزيع العينة حسب الوظيفة	43
الشكل رقم (02_03)	توزيع العينة حسب الخبرة	44

فهرس الرموز

الرقم	شرح المصطلح بالعربية	شرح المصطلح بالفرنسية	الاختصارات
01	الضريبة على الدخل الإجمالي	Impôts Sur Les Revenu Globale	I.R.G
02	الضريبة على أرباح الشركات	Impôt sur les bénéfices des sociétés	I.B.S
03	الرسم على النشاط المهني	Taxesurl'activité professional	T.A.P
04	الرسم على القيمة المضافة	Taxe Sur La Valeur Ajoutée	T.V.A
05	الضريبة الجزافية الوحيدة	Impôt forfeiture unique	I.F.U

مقدمة

توطئة

إن التغيرات المستمرة والمتكررة من الأحدث الاقتصادية والسياسة والتشريعية، على محيط المؤسسة يستدعي منها التكيف معها بما يخدم مصالحها من اجل البقاء والتميز.

وتعتبر الضريبة احد أهم المتغيرات التي تهتم بها المؤسسة ،هذا لان كل اثر جبائي يقابله اثر مالي لذا تسعى المؤسسة إلى في تحكم في العبء الجبائي ،وتخفيضه إلى أقصى حد ممكن وبطريقة قانونية لتجنب تكاليف إضافية.

ولقد منح النظام الجبائي الجزائري للمؤسسات خيارات في عملية التسيير الجبائية، تعود فعاليته إلى مدى قدرة المسيرين من الاستفادة منها .وقد يكون خيار جبائي صحيح يخدم أهداف المؤسسة ،وقد يكون خيار جبائي خاطئ يؤثر بالسلب على أداء المؤسسة .

مشكلة الدراسة :يوجد في النظام الجبائي الجزائري نظامين هما النظام الحقيقي ونظام الضريبة الجزافية الوحيدة يتم إخضاع المكلف إلى احد هذين النظامين بناءا على طلبه ووفق شروط معينة وبالتالي المشكلة المطروحة هي :

ما اثر أنظمة الإخضاع الجبائي على أداء المؤسسات الاقتصادية ؟

الأسئلة الفرعية :ومنه يمكننا طرح الإشكاليات التالية

- هل يوجد اهتمام بالتسيير الجبائي لدى المؤسسات
- هل عدم الاستقرار في التشريعات الجبائية له تأثير على أداء المؤسسات
- هل الخيارات الجبائية لها تأثير على أداء المؤسسات

فرضيات الدراسة

- يوجد اهتمام بالتسيير الجبائي لدى المؤسسات
- عدم الاستقرار في التشريعات الجبائية له تأثير على أداء المؤسسات
- للخيارات الجبائية تأثير على أداء المؤسسات

مبررات اختيار الموضوع

- حداثة موضوع تسيير الجبائي
- معرفة مدى تأثر المؤسسات سوى بالا جاب او السلب بأنظمة الإخضاع الجبائية

أهداف الدراسة وأهميتها

الأهداف :تهدف هذه الدراسة إلى

- قياس مدى تأثير أنظمة الإخضاع الجبائي على المؤسسة باعتبار أن كل قرار تسييري له انعكاس جبائي

- وضع أنظمة الإخضاع الجبائي في الصورة المناسبة
- تعرف على المشاكل التي تواجه المؤسسة الناتجة من الأنظمة الجبائية

أهمية الدراسة

- إبراز مدى أهمية التسيير الجبائي في المؤسسة كونه يحقق وفرات مالية
- تدنية العبء الجبائي الذي يمكن تحقيقه من خلال اختيار المكلف النظام الجبائي المناسب له
- كون تسيير الجبائي احد أهم عناصر علم التسيير

حدود الدراسة

الحدود المكانية: قمنا بدراسة حالة المجتمع الجبائي الجزائري من خلال معطيات تم تحصيلها من مدرية الضرائب للولاية ورقلة ،وكذلك تم تدعيم الدراسة بتحليل استمارة استبيان موزعة على مجموعة من محاسبي ومحافظي وخبراء محاسبين مدينة ورقلة حول واقع الأنظمة الجبائية الجزائرية ومدى تأثيره على أداء المؤسسات .

الحدود الزمنية :تعلقت الدراسة بالفترة الممتدة من 2015 إلى 2016

منهج البحث والأدوات المستخدمة

قد اعتمدنا في دراستنا هذه على المنهج الوصفي عند طرح المفاهيم المتعلقة بالموضوع للفصل الأول و اعتمدنا على دراسة حالة والمنهج التحليلي لعينة مجتمع البحث هذا في ما يخص الفصل الثاني .

نوعية ومصادر البيانات :على المستوى الجانب النظري تم الاعتماد على البحوث الجامعية والمقالات والقوانين،أما على المستوى التطبيقي فقد تم الاعتماد على البيانات التي تم جمعيا عن طريق أسلوب المسح باستخدام العينات ،والذي يعتمد على الاستبيان موجهة إلى عينة من محاسبين ومحافظي حسابات وخبراء محاسبين ،وكذلك اعتمدنا على معلومات متحصل عليها من طرف مدرية الضرائب للولاية ورقلة.

الأساليب المستخدمة لتحليل البيانات

من أجل تفريغ الاستبيان واختبار فرضيات الدراسة استعنا بالبرنامج الإحصائيspss من اجل تحليل ومعالجة معطيات الاستبيان .

صعوبات البحث :

صعوبة الحصول على المعلومات من طرف المؤسسات نتيجة تزامن دراستنا مع فترة أعمال نهاية السنة.

هيكل البحث:

انطلاقا من طبيعة الموضوع وأهدافه تم تقسيم الدراسة إلى فصلين :

الفصل الأول: تناول مفاهيم حول اثر أنظمة الإخضاع الجبائي على أداء المؤسسات

الفصل الثاني : محاولة إسقاط الجانب النظري على ارض الواقع لمعرفة مدى تأثير أنظمة الإخضاع الجبائي على أداء المؤسسات

الفصل الأول

مفاهيم حول

اثر أنظمة الإخضاع الجبائي على أداء المؤسسات

تمهيد

يهتم التسيير الجبائي في التحليل العقلاني للتشريعات الضريبية، من اجل البحث عن أفضل الخيارات الممنوحة من طرف المشرع, بغية التحكم في العبء الضريبي للمؤسسة ودراسة الأثر الضريبي لأي قرار.

وان المكلف بالضريبة، يختار النظام الجبائي الذي يريد الخضوع له حسب مقدرته وحسب الامتيازات والحوافز الجبائية التي تحقق له وفرات مالية.

وفي هذا الصدد قمنا بتقسيم الفصل إلى المبحثين :

المبحث الأول :اثر أنظمة الإخضاع الجبائي على أداء المؤسسات

المبحث الثاني :الدراسات السابقة في الموضوع

المبحث الأول :الأدبيات النظرية

سنحاول من خلال هدا المبحث تطرق إلى مفاهيم حول التسيير الجبائي والأنظمة الجبائية وما تأثيرها على أداء المؤسسات الاقتصادية

المطلب الأول:ماهية التسيير الجبائي يتم في هدا الفصل عرض مفاهيم حول التسيير الجبائي

الفرع الأول: مفهوم التسيير الجبائي

هناك العديد من التعاريف للتسيير الجبائي منها ماهو فرانكفوني ومنها ماهو انجلوكسوني:

أولا : التعريف الفرنكوفوني

يعتبر التسيير الجبائي فرع من فروع التسيير المالي أي إدراج العامل الجبائي في صناعة القرار ،وبتالي الاستفادة من مزايا جميعالاختيارات الجبائية وتجنب التكاليف الجبائية الإضافية وذلك من خلال قدرة المسير على انتقاء أحسن الطرق والاختيارات الجبائية والاستفادة منها في ظل الالتزام بقواعد التشريع الجبائي أي وسيلة لترشيد القرار[1].

التعريف الاول: حسبJean claudparot

التسيير الجبائي تركيبة من مجموعة أفعال وقرارات مأخوذة داخل المؤسسة ،من أجل تحكم وتخفيض التكاليف الجبائية.[2]

–التعريف الثاني: احسبR.Yaich

التسيير الجبائي هو تحقيق المثالية الجبائية داخل المؤسسة ،أي بمعنى آخر تقليل الضريبة على الارباح من أجل تعظيم النتيجة الصافية في إطار قانوني، وكذلك يعرف على انه التسيير الذي يبحث عن تحقيق أقصى الوافرات الضريبية في المؤسسة

التعريف الثالث : حسب :christine collette

تسيير الجبائي يعني استخدام الجباية لصالح المؤسسة ،أي تصبح متغير فعال في إستراتجيتها بدلا من السلبية اتجاهها أي يطرح الاستعمال الفعال والذكي لها .[3]

ثانيا:التعريف الانجلوكسوني

تعريفه حسبHoffmane

التخطيط الجبائي هو قدرة المكلف على تنظيم نشاطه المالي بطريقة مثلى للحد من التكاليف الضريبية ،وتتمثل في كل الإجراءات التي يتبعها دافعي الضرائب للحد من الالتزامات الضريبية المستحقة التي لا تتعارض مع الإجراءات القانونية[1].

---

[1] صابرعباس،**اثرالتسييرالجبائيعلىالأداءالماليفيالمؤسساتالاقتصادية** ، مذكرة ماجيستر، جامعةورقلة ، 2012 ، ص3 .

[2] نفس المرجع .

[3] Christine Collette ,**Gestion fiscal des entreprise** , paris : Ellipse 1998 – p 22.

نستنتج من خلال التعاريف السابقة أن التسيير الجبائي هو جعل الضريبة في خدمة مصالح المؤسسة .

الفرع الثاني :أسس وحدود التسيير الجبائي

أولا:أسس التسيير الجبائي

يستند التسيير الجبائي على المبادئ التالية :

- ✓ اختيار الطريقة الأقل تكلفة عن طريق استغلال نقاط الضعف والفراغات المتواجدة في التشريعات الجبائية حيث يعتبر التهرب في هذه الحالة ضمن الواجبات الجبائية للمسير.
- ✓ التسيير الجبائي يمثل المستوى الأعلى لاستعمال الجباية ،فالمسيرين لهم الحق في استخدام ذكائهم للمفاضلة بين الاختيارات الجبائية الموضوعة تحت تصرف المؤسسة ، بهدف اختيار طريقة الإخضاع الأقل تكلفة من وجهة النظر الجبائية في ظل الخضوع للضرائب المفروضة من قبل التشريعات .
- ✓ يستمد التشريع الجبائي فعاليته في توظيف سياسة التحفيز الضريبي في ترشيد قرارات المسير من خلال ارتكازهعلى:

_أهمية الضريبة في حياة المؤسسة ،والتي تترجم في الحجم المالي الذي تتحمله المؤسسة ، ولهذا نجد كل قرار يتخذه المسير هو حامل لتأثير جبائي يتجسد دائما في حجم مالي.

_تبني التشريعات الجبائية لبعض الإجراءات التي توفر للمؤسسة بعض الهوامش للتحرك الجبائي مما يمكن للمسير من المفاضلة بين الاختيارات الجبائية المتعددة .

ثانيا حدود التسيير الجبائي :

إنّ المؤسسة عند قيامها بالتسيير الجبائي تتقيد بمجموعة من الحدود أهمها:

ا) **الحدود القانونية:** إنّ عدم احترام المؤسسة للتشريعات الجبائية في التسيير يعتبر تعسفا قانونيا وجب تجنبه فعلى سبيل المثال

- العقود التي تنجم عنها إخفاق تحقيق أو تحويل الأرباح.
- تزييف العقود والفواتير وإخفاء المالك الحقيقي.
- استعمال أشخاص او مؤسسات وسيطة لإخفاء المكلف الحقيقي.

ب)**الحدودالمالية** :إنّ تجاوز المسير للحدود القانونية يعرض المؤسسة لارتفاع الخطر الجبائي وذلك لارتفاع الديون الجبائية[2].

ثالثا :أهدف التسيير الجبائي

يسعى التسيير الجبائي إلى تحقيق الأهداف التالية :

- البحث في ما إذا كانت المؤسسة تتعرض إلى مخاطر جبائية لم تتمكن من تحديدها ؛
- محاولة معرفة ما إذا كانت المؤسسة تحت ضغط ضريبي اكبر من الذي ينتج عن الإطار القانوني الذي تعملفيه ؛
- تكييف هياكل المؤسسة بشكل يسمح بتخفيف الضرائب المستحقة ؛

---

[1] صابر عباسي ،نفس المرجع ، ص03.

[2] زوارق الحواس، مداخلة بعنوان : **فعالية التسيير الجبائي في ترشيد صناعة القرار**،ملتقى دولي حول التسيير الفعال في المؤسسة،جامعة المسيلة،ماي 2005 ،ص2.

- تحسين مستوى التنبؤ و العقلنة الجبائية للخيارات الجبائية المعتمدة من طرف المسيرين .[1]

المطلب الثاني : أنظمة الإخضاع الجبائي الجزائري

الفرع الأول :نظام الضريبة الجزافية الوحيدة

أ) الأشخاص والعمليات الخاضعة للضريبة الجزافية الوحيدة

- الأشخاص الطبيعيون أوالمعنويون،الشركات والتعاونيات التي تمارس نشاط صناعي،أوتجاري أوحرفي،أومهنة غيرتجارية والتي لايتجاوز رقم أعمالهما لسنوي ثلاثين مليون دينار 30.000.000 دج.
- المستثمرون الذين يمارسون أنشطة أو ينجزون مشاريع،والمؤهلين للاستفادة من دعم" الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب " أو " الصندوق الوطني لدعم القرض المصغر " " أوالصندوق الوطني للتأمين عن البطالة."

ب) النسب المطبقة

يتم تطبيق معدل الضريبة الجزافية الوحيدة على رقم الأعمال المحقق ، و يحدد كما يلي :

5 ٪ ، بالنسبة لأنشطة الإنتاج و بيع السلع ،

12 ٪، بالنسبة للأنشطة الأخرى.

حالةخاصة:

عندما يقوم المكلف بالضريبة باستغلال في أن واحد وفي نقس المنطقة أوفي مناطق مختلقة عدة مؤسسات أودكاكين أو متاجر أو ورشات أو أماكن أخرى لممارسة نشاط ما،تعتبر كل واحدة منها بمثابة مؤسسة مستغلة بصورة مغايرة وتكون في كل الحالات خاضعة للضريبة بصفة منفصلة مادام رقم الأعمال الكلي المحقق بعنوان مجموع الأنشطة الممارسة لايتجاوز سقف ثلاثين مليون دينار 30000000 دج. و في الحالة المخالفة،يمكن للمكلف بالضريبة المعني اختيار الخضوع للضريبة على الدخل الإجمالي حسب النظام الحقيقي لمجمل مداخيله.

اختيار الخضوع للضريبة حسب النظام الحقيقي:

يمكن للمكلفين بالضريبة الخاضعين لنظام الضريبة الجزافية الوحيدة ،أن يختاروا الخضوع للضريبة حسب نظام الربح الحقيقي .ويبلغ الاختيار للإدارة الجبائية قبل أول فبراير من السنة الأولى التي يرغب فيها المكلف الضريبة تطبيق نظام الربح لحقيقي . ويبقى الاختيار سارى اللسنة المذكورة والسنتين المواليتين حيث يكون فيها الاختيار لارجعة فيه. يمدد الاختيار ضمنيا على فترة ثلاث (03) سنوات،ويكون لارجعة فيه طوال هذه الفترة.على المكلفين بالضريبة الراغبين في التخلي عن هذا الاختيار تبليغ الإدارة الجبائية بذلك قبل أول فبراير من السنة الموالية للفترة التي تمت فيه ممارسة هذا الاختيار أوتم فيها التمديد ضمنيا.

ج) الأشخاص و المداخيل المعفية من الضريبة

_ المؤسسات التابعة لجمعيات الأشخاص المعوقين المعتمدة وكذا الهياكل التابعة لها،

[1] محمد عادل عياض ، **محاولة تحليل التسيير الجبائي وأثره على المؤسسات** ، **حالة شركة الأموال في التشريع الجزائري** , مذكرة لنيل شهادة الماجستير تخصص (إدارة أعمال) ، 2003جامعة– ورقلة –ص:7.

ـ مبالغ الإيرادات المحققة من قبل الفرق المسرحية،

ـ الحرفيون التقليديون وكذا الأشخاص الذين يمارسون نشاطا حرفيا فنيا، الذين اكتتبوا دفترشروط الذي تحدد بنوده عن طريق التنظيم.

تستفيد بصفة انتقالية، النشاطات التجارية الصغيرة المقامة حديثا في أماكن مهيأة من طرف الجماعات المحلية خلال السنتين الأوليين من النشاط من الإعفاء من الضريبة الجزافية الوحيدة.

تستفيد هذه النشاطات عند نهاية مرحلة الإعفاء من تخفيض من الضريبة الجزافية الوحيدة المستحقة

و ذلك خلال الثلاث (03) سنوات الأولى من الإخضاع الضريبي.

- السنة الأولى من الإخضاع الضريبي تخفيض قدره 70%
- السنة الثانية من الإخضاع الضريبي تخفيض قدره 50%
- السنة الثالثة من الإخضاع الضريبي تخفيض قدره 25%
- إعفاء كامل من الضريبة الجزافية الوحيدة لمدة ثلاث (03) سنوات ابتداء من تاريخ استغلالها ،لفائدة الأنشطة التي يمارسها الشباب ذو المشاريع ، أنشطة أو مشاريع ، المؤهلين للاستفادة من دعم "الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب أو " الوكالة الوطنية لدعم القرض المصغر أو "الصندوق الوطني للتامين عن البطالة ".
- تمدد هذه المدة إلى ست (06) سنوات ابتداء من تاريخ الاستغلال، عندما تتواجد هذه الأنشطة في مناطق المراد ترقيتها، تحدد قائمتها عن طريق التنظيم.
- تمدد هذه المدة بسنتين(02)، عندما يتعهد المستثمرون بتوظيف لمدة غير محدودة ثلاث (03) مستخدمين على الأقل.
- يترتب على عدم احترام الالتزامات المرتبطة بعدد الوظائف المحدثة، سحب الاعتماد و استرداد الحقوق و الرسوم التي كان من المفروض تسديدها.
- غير أنه ، المستثمرون يبقون مدينين بدفع الحد الأدنى للضريبة و المتعلق ب 50 % من المبلغ المنصوص عليه بموجب المادة 365 مكرر من قانون الضرائب المباشرة و الرسوم المماثلة

د)اجل التصريحات

هناك العديد من التصريحات التي يجب أن يلتزم بها المكلف بالضريبة

أولا: التصريح بالوجود

على المكلفين الجدد بالضريبة ،خاضعين للضريبة الجزافية الوحيدة و للضريبة على الدخل الإجمالي ، أو الضريبة على أرباح الشركات ، يتعين عليكم إكتتاب تصريح بالوجود نموذج يسلم منه من طرف الإدارة الجبائية.

آ/ **أجل التصريح**

يتم إكتتاب التصريح بالوجود في أجل أقصاه ثلاثين(30) يوما إبتداءا من بدء النشاط .

ب/ مكان التصريح

يتما لتصريح بالوجود لدى مفتشية الضرائب التي يتبع لها مكان ممارسة نشاطكم ويجب أن يتضمن التصريح بالوجود المعلومات التالية :

- الاسم و اللقب
- العنوان بالجزائر و خارج الجزائر إذا كنتم مكلفين بالضريبة و من جنسية أجنبية

التصريح التقديري :

يتعين على المكلفين بالضريبة الخاضعين لنظام الضريبة الجزافية الوحيدة اكتتاب تصريح تقديري ج 12 و إرساله إلى مفتش الضرائب التابع له مكان ممارسة النشاط ويجب أن يتم اكتتاب هذا التصريح في الفترة الممتدة ما بين الأول والثلاثين من يونيو من كل سنة.

التصريح التكميلي يتعين على المكلفين بالضريبة المعنيين اكتتاب تصريح تكميلي في الفترة الممتدة من 20يناير إلى 15 فبراير من السنة ن + 1 ودفع الضريبة المتعلقة بها، في حالة تحقيق رقم أعمال يتجاوز ذلك المصرح به بعنوان السنة.

في حالة إذا ما تجاوز رقم الأعمال المحقق سقف ثلاثين مليوندينار(30.000.000 دج) فيخضع الفرق بين رقم الأعمال المحقق وذلك المصرح به إلى الضريبة الجزافية الوحيدة وفقا للمعد الموافق له . أما المكلفين بالضريبة الذين حققوا رقم أعمال يتعدى سقف فرض الضريبة الجزافية الوحيدة ،فيتم صبهم في نظام الربح الحقيقي.

يتعين على المكلفين بالضريبة الجدد اكتتاب التصريح ج رقم 12 وتسديد مبلغ الضريبة الجزافية الوحيدة المستحق،تلقائيا. ويجب اكتتاب هذا التصريح قبل 31 ديسمبر من سنة بداية نشاطهم.

التصريح الشهري للاقتطاعات على الأجور:

يتوجب على المكلفين بالضريبة الخاضعين لنظام الضريبة الجزافية الوحيدة ، دفع المبالغ المستحقة خلال العشرين (20) يوما الأولى من الشهر الذي يلي الثلاثي المدني الذي أجريت خلاله الاقتطاعات[1]

الفرع الثاني :نظام الإخضاع الحقيقي

يخضع لنظام الربح الحقيقي الذين يتجاوز رقم أعمالهم 30000000دج

أولا: الضريبة على الدخل الإجمالي

يفرض النظام الحقيقي للمكلفين بالضريبة بصفة إجبارية في حالة ما إذا تجاوز رقم الأعمال السنوي مبلغ 30000000 دج .

توضيح:

[1] المديرية العامة للضرائب،**الدليل الجبائي للمكلف بالضريبة**،مرجع سابق، ص،60 .

إن رقم الأعمال السنوي الواجب اعتماده هو رقم الأعمال من دون الرسم على القيمة المضافة بالنسبة للخاضعين لهذا الرسم ،الرسم على القيمة المضافة محسوب بالنسبة لغير الخاضعين له.

يحدد ربح الخاضع للضريبة

إن ربح الخاضع للضريبة، هو ذلك الناتج عن مسك محاسبة حقيقية و هو يساوي الفرق بين الحواصل المقبوضة ، و من جهة أخرى ، الأعباء المتحملة في إطار ممارسة نشاط .

الحواصل الواجب اعتمادها في تحديد ربح الخاضع للضريبة :

- مبيعات السلع أو المداخيل المتأتية من الأشغال الممارسة أو الخدمات المقدمة ،

- الحواصل الناتجة ، على وجه الخصوص ، عن استغلال :

- مداخيل العقارات المدرجة في أصول الميزانية ،

- الحواصل المالية المتمثلة في :

حواصل الأسهم و حصص الشركة الخاضعة للضريبة على أرباح الشركات ،

- حواصل الديون و الودائع و الكفالات

- الأتاوى المحصلة من أجل التنازل عن حقوق الملكية الصناعية العائدة للمؤسسة .

- فوائض القيمة المهنية

- التخفيضات الضريبية المخصومة مسبقا من الأرباح الخاضعة للضريبة.

لأعباء القابلة للخصم من أجل تحديد ربحكم الخاضع للضريبة :

تتشكل الأعباء القابلة للخصم من :

شراء المواد و السلع، المصاريف العامة ،الاهتلاكات ، المؤونات ، الضرائب و الرسوم المهنية

الشروط العامة لخصم الأعباء:

حتى تكون الأعباء قابلة للخصم، يجب أن تتوفر فيها الشروط التالية:

_ استغلالها في إطار التسيير العادي للمؤسسة أو لمصلحتها ،

_ تتعلق بعبء فعلي وأن تكون مدعمة بمبررات كافية،[1]

[1] المديرية العامة للضرائب،**الدليل الجبائي للمكلف بالضريبة**،مرجع سابق، ص78.

_ أن تكون مدرجة ضمن أعباء السنة المالية صرفت خلالها. [1]

التخفيضات التي يمكن الاستفادة منها

يمنح القانون الجبائي التخفيضات التالية :

35% ، على الربح عن نشاط المخبزة (بالنسبة للخبز فقط) ،

30% ، عل الأرباح المعاد استثمارها وفقا للشروط الآتية :

أ) يجب إعادة استثمار الأرباح في الاستثمارات الإهتلاكية(المنقولات أو العقارات) باستثناء السيارات السياحية التي لاتشكل الأداة الرئيسية للنشاط خلال السنة المالية لتحقيقيها،أو خلال السنة المالية الموالية . و في هذه الحالة الأخيرة،يجب على المستفيدين من هذا الامتياز اكتتاب التزام بإعادة الاستثمار، دعما لتصريحاتهم السنوية.

ب) للاستفادة من هذا التخفيض،يجب أن يمسك المستفيدون محاسبة منتظمة. و فضلا عن ذلك، يجب أن يبينوا بصورة مميزة في التصريح السنوي نتائج الأرباح التي يمكنها الاستفادة من التخفيض و إلحاق قائمة الاستثمارات المحققة مع الإشارة إلى طبيعتها و تاريخ دخولها في الأصول و كذا سعر كلفتها.

ج) يجب على الأشخاص ، في حالة التنازل أو وقف التشغيل الذي حدث في أجل أقل من خمس سنوات و لم يتبع باستثمار فوري ، أن يدفعوا لقابض الضرائب مبلغا يساوي الفرق بين الضريبة المفروض دفعها و الضريبة المسددة في سنة الاستفادة من التخفيض. و تطبق على الحقوق الإضافية المفروضة على هذا النحو زيادة قدرها 5%.

كما تؤسس ضريبة تكميلية ضمن نفس الشروط في حالة عدم احترام الالتزامات المذكور في الفقرة(أ) مع زيادة قدرها 25%تستفيد من الإعفاء الدائم المداخيل المحققة من النشاطات المتعلقة بالحليب الطبيعي الموجه للاستهلاك على حالته .

تمنح تخفيضات للنشاطات التي يمارسها الشباب ذو المشاريع المؤهلون للاستفادة من إعانة الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب و الصندوق الوطني للتامين على البطالة و الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر عند نهاية فترة الإعفاءات المنصوص عليها في التشريع ،الجبائي المعمول به وذلك خلال الثلاث (03) سنوات الأولى من الإخضاع الضريبي .

- السنة الأولى من الإخضاع الضريبي تخفيض قدره % 70
- السنة الثانية من الإخضاع الضريبي تخفيض قدره % 50
- السنة الثالثة من الإخضاع الضريبي تخفيض قدره % 25

كما تستفيد من هذه التخفيضات للمرحلة المتبقية، النشاطات المذكورة أعلاه التي استفادت من الإعفاء و لازالت جارية في السنوات المعنية بالتخفيض دون إمكانية المطالبة باسترداد ما تم دفعه.

[1] المديرية العامة للضرائب،**الدليل الجبائي للمكلف بالضريبة**،مرجع سابق، ص81.

الأرباح المعفية تستفيد من إعفاء دائم :

ـ الأرباح التي يقل أو يساوي مبلغها الحد الأدنى للإخضاع الضريبي المنصوص عليه في

الجدول الضريبة على الدخل الإجمالي (120.000 دج) .

ـ أرباح المؤسسات التابعة لجمعيات الأشخاص المعوقين المعتمدة و كذلك الهياكل التابعة لها.

ـالأرباح المحققة من قبل فرق ممارسة نشاط مسرحي و هذا بعنوان الايرادات المحققة،

ـالمداخيل المحققة من النشاطات المتعلقة بالحليب الطبيعي الموجه للاستهلاك على حالته.

تستفيد من إعفاء لمدة (10) سنوات المداخيل المحققة من طرف :

ـ الحرفيين التقليدين و كذا الذين يمارسون نشاطا حرفيا فنيا.

تستفيد من إعفاء لمدة ثلاث سنوات ، الأرباح المحققة في إطار الأنشطة الممارسة من طرف :

ـ الشباب المستثمر المستفيد من إعانة الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب

الأشخاص المستفيدين من نظام دعم إحداث أنشطة إنتاجية الذي يسيره الصندوق الوطني للتامين على البطالة.

ـالمستثمرين في النشاطات أو المشاريع المؤهلة للاستفادة من إعانة الصندوق الوطني لدعم القرض المصغر يمدد الإعفاء إلى ست (06) سنوات ، إذا كانت الأنشطة ممارسة في مناطق يجب ترقيتها و تمدد هاتين الفترتين بسنتين (02) عندما يتعهد المستثمرون بتوظيف ثلاثة عمال على الأقل لمدة غير محددة و يترتب على عدم احترام التعهدات المتصلة بعدد مناصب العمل المنشاة ، سحب الاعتمادو المطالبة بالحقوق و الرسوم المستحقة التسديد .

إذا تواجدت هذه الأنشطة في منطقة تستفيد من إعانة " الصندوق الخاص لتطوير مناطق الجنوب " ، تمدد مدة الإعفاء من الضريبة على الدخل الإجمالي إلى عشر (10) سنوات ، ابتداء من تاريخ الشروع في الاستغلال.

تستفيد من إعفاء من الضريبة على الدخل الإجمالي عمليات توزيع المداخيل لفائدة

ـ المساهمين أو أصحاب الحصص الاجتماعية في شركات خاضعة لنظام الضريبة الجزافية الوحيدة .[1]

معدلات الضريبة الدخل الإجمالي

حساب الضريبة: بالنسبة للمكلفين الخاضعين للنظام الحقيقي وفق المادة 17(من ق ض م و رم) تحسب تبعا للجدول التصاعدي الأتي

[1] المديرية العامة للضرائب،**الدليل الجبائي للمكلف بالضريبة**،مرجع سابق، ص 60.

الجدول رقم (01_01) سلم التصاعدي للضريبة على الدخل الإجمالي

الشرائح	الفارق	المعدل	الضريبة على كل شريحة
120.000-00.000	120.000	0٪	0
360.000-120.000	140.000	20٪	48.000
1.440.000 –360.000	1.080.000	30٪	324.000
< 1.440.000		35٪	/

المصدر:المادة **104**قانون الضرائب المباشرة و الرسوم المماثلة

ثانيا: الضريبة على أرباح الشركات :[1]

تعريفها : أنشأت هذه الضريبة بموجب المادة : 38 من قانون المالية لسنة 1991 م، وهي ضريبة سنوية تفرض على مجمل الأرباح والمداخيل التي تحققها الشركات وغيرها من الأشخاص المعنويين المشار إليهم في المادة 136 من قانون ض م و ر م، وتسمى هذه الضريبة بالضريبة على أرباح الشركات،

1 تحديد الربح الخاضع للضريبة :

تحدد الأرباح الخاضعة للضريبة على أرباح الشركات تبعا لنفس القواعد المطبقة على الأرباح المهنية الخاضعة للضريبة على الدخل الإجمالي و التابعة للنظام الحقيقي .

معدلاتالضريبةعلىأرباحالشركات

تحدد الضريبة على أرباح الشركات كما يلي:

- 19٪ بالنسبة لأنشطة إنتاج السلع.
- 23٪ بالنسبة لأنشطة البناء والأشغال العمومية والري، وكذا الأنشطة السياحية و الحمامات،باستثناء وكالات الأسفار؛
- 26٪ بالنسبة لأنشطة الأخرى.

يجب على الأشخاص المعنويين الخاضعين للضريبة على أرباح المؤسسات الذين يمارسون العديد من الأنشطة في نفس الوقت، أن يقدموا محاسبة منفصلة لهذه الأنشطة، تسمح بتحديد حصة الأرباح عن كل معدل مناسب الضريبة على أرباح الشركات الواجب تطبيق هوعدم احترام مسك محاسبة منفصلة يؤدي إلى تطبيق منه معدل26%.

الرسم على النشاط المهني

تعريفه :الرسم على النشاط المهني هو ضريبة تفرض شهريا أو فصليا على رقم الأعمال المحقق من النشاطات الصناعية والتجارية والخدمة ، خارج الرسم على القيمة المضافة .

[1] المديرية العامة للضرائب،**الدليل الجبائي للمكلف بالضريبة**،مرجع سابق ، ص 77

مجال التطبيق

- يطبق الرسم على النشاط المهني على إجمالي الإيرادات التي يحققها المكلفون بالضريبة الذين لهم محل مهني بالجزائر ويمارسون نشاطات تحقق أرباح غير تجارية
- رقم الأعمال الذي يحققه في الجزائر مكلفون بالضريبة الذين يمارسون نشاطات تحقق أرباح صناعية تجارية حرفية سوى كان المكلف شخص طبيعي أو معنوي.[1]

الحدث المنشئ للرسم على النشاط المهني

- الحدث المنشئ للرسم على النشاط المهني هو القبض الكلي أو الجزئي بالنسبة للأشغال العقارية والخدمات؛

-بالنسبة لعمليات البيع الحدث المنشئ هو التسليم القانوني أو المادي للبضاعة؛[2]

معدلات الرسم على النشاط المهني

1 %نشاط الإنتاج،وبدون الاستفادة من التخفيضات ؛

2%بالنسبة لرقم الأعمال الناتج عن باقي الأنشطة .وفيما يخص نشاط البناء والأشغال العمومية والري يستفيدمن تخفيض بنسبة25%؛

3%بالنسبة لرقم الأعمال الناتج عن نشاط نقل المحروقات عبر الأنابيب؛[3]

يمنح تخفيض قدره 30% من رقم الأعمال ل:

عمليات البيع بالجملة ، مقابل تقديم كشف تفصيلي للعملاء لسنة المالية؛

عمليات البيع بالتجزئة والمتعلق بالمواد التي يشمل سعر بيعها أكثر من ٪50 من الرسوم الغير مباشرة

-يمنح تخفيض قدره50% من رقم الأعمال ل:

- عمليات البيع بالتجزئة المتعلقة بالأدوية المصنفة ضمن المواد الاستراتيجية كما نص عنها المرسوم التنفيذي 96_31 المؤرخ 15_01_1996على ان يكون هامش الربح يتراوح بين 10 و30.
- عمليات البيع بالجملة المتعلقة بالمولد التي يشمل سعر بيعها بالتجزئة أكثر من ٪50 من الرسوم غير مباشرة.

يمنح تخفيض قدره 75% من رقم الأعمال ل :

- عمليات البيع بالتجزئة للبنزين الممتاز والعادي والغاز.

[1] المادة 217 من قانون الضرائب المباشرة

[2] المادة 221 من قانون الضرائب المباشرة

[3] المادة 222 من قانون الضرائب المباشرة

يمنح تخفيض قدره 30% من رقم الأعمال ل :

- عمليات البيع بالتجزئة ،الممارسة من طرف أعضاء جيش التحرير، أو المنظمات المدنية لجبهة التحرير الوطني.
- عمليات البيع بالجملة ، الممارسة من طرف أعضاء جيش التحرير، أو المنظمات المدنية لجبهة التحرير الوطني، لمدة سنتين فقط بعد مباشرة النشاط على أن تكون هذه التخفيضات المذكورة أعلاه غيرً تراكمية.[1]

الرسم على القيمة المضافة

تعريفه: أسس الرسم على القيمة المضافة بموجب قانون الماليةلسنة1991 الذي طبق في 01-04_1992 تفرض هذه الضريبة على القيمة المضافة من السلع والمواد في كل مرحلة من مراحل الإنتاج أو التصنيع و التوزيع إلى غاية وصلها إلى المستهلك النهائي الوصول النهائي.

مجال التطبيق

يطبق الرسم على القيمة المضافة ، على كل العمليات التي تكتسي طابع صناعي، تجاري، أو حرفي، ويتم القيام بها داخل الحدود الإقليمية الجزائرية (البرية والبحرية والجوية) بصفة اعتيادية أو عرضية، ويمكن تقسيم هذه العمليات إلى قسمينٌ، الأول عمليات خاضعة وجوبا بقوة القانون، والثاني عمليات خاضعة اختياريا،بطلبمن المكلف.[2]

الحدث المنشئ الرسم على القيمة المضافة

عمليات البيع: الحدث المنشئ للرسم على القيمة المضافة هو التسليم القانوني او المادي للبضائع،

التسليم القانوني هو الفوترة والمادي هو خروج البضاعة من المخزون.

تقديم الخدمات: الحدث المنشئ للرسم على القيمة المضافة هو التحصيل (القبض) الكلي أوالجزئي.[3]

معدلات الرسم على القيمة المضافة

- يحصل الرسم على القيمة المضافة بمعدل عادي نسبته 19٪
- يحصل الرسم على القيمة المضافة بمعدل مخفض نسبته 9٪.[4]

اجل تقديم التصريحات النظام الحقيقي

تختلف اجل تقديم التصريحات الضرائب والرسوم باختلاف كل صنف من الضريبة كما هو موضح في الجدول التالي :

[1] المادة 219 من قانون الضرائب المباشرة

[2] المادة ا لأول من قانون الرسم على رقم الأعمال

[3] المادة 14 من قانون الرسم على رقم الأعمال

[4] المادتين 21و23 من قانون الرسم على رقم الأعمال

الجدول رقم(01_02) مختلفالتصريحاتالجبائيةوالآجالالمستحقة

تعيين التصريح	نظام الإخضاع	وثيقة التصريح	مكان التصريح	موعد تقديم التصريح
لتصريحبالوجودل IRG وIBS ا	الحقيقي والجزافي	G08	مفتشيهالضرائبالتابعةلها	30يوممنبدايةالنشاط
التصريحالشهريل IRG TAP; صنفالرواتب والأجور	الحقيقي	G50ورواتب والأجورG29	مفتشية الضرائب التابع لها	قبل 20 يوم من شهر الموالي
التصريحبالدخلالإجمال IRG	الحقيقي والجزافي	G01	مفتشية الضرائب التابع لها	إلى غاية 30 افريل من كل سنة
التصريحبTAP	الحقيقي	G50	مفتشية الضرائب مكان تواجد النشاط	إلى غاية 30 افريل من كل سنة
التصريحبالأرباحالمحققة	الحقيقي	G11	مفتشية الضرائب مكان تواجد النشاط	إلى غاية 30 افريل من كل سنة

المصدر : من اعداد الطالبة اعتمادا على محاضرة الأستاذ بعيليش

الفرع الثالث :عدم استقرار في التشريعات الضريبة

تتميز أنظمة الإخضاع الجبائي الجزائري بالإصلاحات المتكررة اعتقدن منها أن الضرائب السابقة لم تأتي بنتائج المرغوب فيها ولم تعد تتماشى مع التغيرات الاقتصادية الدولية ،وانه لابد من إحداث تغييرات إلا أن هذه الإصلاحات المتكررة والضرائب المتعددة أدت إلى ارتفاع في معدل الضغط الضريبي والتهرب الضريبي من اجل تقليل العبء الجبائي.

وان هذه الإصلاحات ، جعلت لا المصالح الضريبة ولا المكلفين بدفع الضريبة فهم كيفية سير العمل وهذا الأخير بدوره اثر على القرارات الاستثمارية والمالية للمؤسسة ,وجعلها تتحمل تكاليف مالية وجبائية إضافية نتيجة غموض في التشريع الجبائي.

الفرع الرابع : اثر الضريبة على أداء المؤسسة

_1_تعريف الأداء:

يعرفه (A.Kherakhem) على انه "تأدية عمل او انجاز نشاط او تنفيذ مهمة ، بمعنى يساعد على الوصول إلى الأهداف المسطرة " فهو ربط الأداء بمدى الوصول إلى الغايات و الأهداف المرسومة.[1]

[1] صابر عباسي،مرجع سابق , ص.8.

_اثر الضريبة على أداء (نشاط) المؤسسة

أ) تأثير الضريبة على اختيار موقع وموضوع المؤسسة:

وذلك من خلال ما تحمله قوانين الاستثمار من امتيازات ضريبية كالتشجيع في مناطق الجنوب الكبير، ومناطق الهضاب العليا، أو تشجيع المؤسسات التي تدخل البورصة.

ب)اثر الضريبة على الشكل القانوني للمؤسسة

تختلف المعاملة الضريبية للمؤسسة باختلاف الشكل القانوني لها، حيث أن لكل شكل معاملة ضريبية خاصة، من حيث الامتيازات الممنوحة والضرائب التي تخضع لها المؤسسة، كما تبقي إمكانية تغيير هذا الوضع ضمن دائرة التسيير الفعال للمؤسسات وإمكانية المقارنة بين تخفيف العبء الضريبي والعوامل الاقتصادية الأخرى، كحجم المؤسسة، مبلغ رأس المال وكيفية الحصول عليه وطبيعة نشاط المؤسسة من خلال إبراز هذه الفعالية في التوفيق بين العوامل الاقتصادية والضريبية وأن لا يكون تخفيف العبء الضريبي على حساب مردودية وإنتاجية المؤسسة .[1]

ج) تأثير الضريبة على دورة الاستغلال

إنالتسيير الجبائي في مرحل الاستغلال له تأثير مباشر على خزينة المؤسسة وتوازنها المالي ،بحيث آن تسييره لمختلف الضرائب والرسوم يمكن أن يتحكم في التدفقات النقدية الخارجية والاستفادة من مختلف القواعد الجبائية لتحسين الوضعية المالية للمؤسسة ،وبالتالي يهدف إلى التحكم الايجابي لمختلف الضرائب والرسوم واستعمالها كوسيلة تمويلية في المؤسسة ،ولبلوغ هذا الهدف من الضروري على المؤسسة استغلال أقصى الحلول والاختيارات الممنوحة قانونا ، كاسترجاع رصيد الرسم ،الاستفادة من نظام الشراء بالإعفاء ، واختيار نظام الرسم على القيمة المضافة .[2]

د)اثر الضريبة على دورة التمويل

إن إلمام المسير بالتشريعات الجبائية وتوظيف ذلك في العملية التسييرية يمكنه اخذ صورة واضحة على مصادر تمويل المختلفة والمزايا الضريبةالتي تحققها المؤسسة من اختيارها لأي منها ،والتي على أساسها تتم المفاضلة بينها او اختيار مزيج منها. وبغض النظر عن التصنيفات المختلفة المعتمدة في تصنيفات مصادر التمويل فإننا سنركز على دور العامل الضريبي في تعظيم الاستفادة من أي مصدر من هذه المصادر خاصة متعلق منها بتعزيز القدرة التمويلية للمؤسسة مع تصنيفها إلى مصادر داخلية ومصادر خارجية .[3]

مثال عن مصادر تمويل الداخلية (الخاصة)

الأرباح الصافية غير الموزعة :لقد تبنت الجزائر مجموعة من التدابير الجبائية لزيادة نصيب المؤسسة من الأرباح الصافية غير الموزعة تتمثل في الإعفاءات الضريبية الممنوحة فيما يخص الضريبة على المداخيل والأرباح، بالإضافة إلى تطبيق معدلات مخفضة على جزء

[1] يحي لخضر ،**دور الامتيازات الجبائية في دعم القدرة التنافسية في مؤسسات الاقتصادية**،مذكرة الماجستير في علم التسيير ، جامعة محمد بوضياف لمسيلة 2006 ، ص69.
[2] صابر عباسي ،نفس المرجعسابق ،ص115.
[3] زواق الحواس ،مرجع سابق ، ص 3.

من الأرباح. ما يمكن قوله هو أن معظم مكونات التمويل الذاتي معفاة من الضريبة على الأرباح،وهذا ما يحقق للمؤسسة وفرات ضريبية.[1]

مثال عن مصادر تمويل الخارجية

القروض والسندات: تمثل تكلفة القروض و السندات عبئا،إذ أنها تخصم قبل تحديد الربح الإجمالي الخاضع للضريبة،وبالتالي تقليص الوعاء الضريبي،وهذا ما يحقق للمؤسسة وفرضريبي.

هـ) اثر الضريبة على دورة الاستثمار

تؤثر الضريبة على استثمارات المؤسسة من خلال تأثيرها على الأرباح، بمعنى الكفاية الحدية لرأس المال، فالضريبة التصاعدية والضرائب على الأرباح قد تؤدي إلى تغيير القرار الاستثماري للمؤسسة. إن عدم الأخذ بعين الاعتبار تكلفة الأموال الخاصة المتمثلة في العائد المالي الذي يتقاضاه المساهمون، ومعالجته مثل تكلفة الديون، يؤدي إلى ارتفاع العبء الضريبي، وبالتالي تقليص فرص تحقيق الأرباح وهذا يعود سلبا على استثمارات المؤسسة، باعتبار أن الميل للاستثمار متوقف بالدرجة الأولى على الكفاية الحدية لرأس المال. وبالمقابل توجد امتيازات ضريبية عديدة تشجع بصفة مباشرة على الاستثمار.

و) اثر الضريبة على مبادلات تجارية

من خلال ما تمنحه الضريبة من عدم ازدواجية فرض الرسم على القيمة المضافة عند التصدير والاستيراد أو من خلال منح بعض الامتيازات الأخرى لبعض المنتجات أثناء التصدير أو أثناء الحصول على وسائل الإنتاج كالشراء بالإعفاء في إطار الامتياز الضريبي.[2]

اثر الضريبة في تدنية التكاليف وتوسيع حجم المؤسسة

من خلال تدنية التكاليف :تعبر التكاليف عن كل النفقات المادية والمعنوية ذات القيمة الاقتصادية التي تبذل أو تدفع في سبيل الحصول على إيراد يرتبط بالإنتاج المتحقق أو بالخدمة المؤداة كمقابل لتلك النفقات أو تعويضا عنها،حيث تسعى معظم المؤسسات إلى تدنيه تكاليفها إلى أقل ما يمكن، أي محاولة تحقيق أكبر قدر ممكن من الأرباح بأقل قدر من التكاليف ويدخل هذافي إطار ترشيد استغلال الموارد الإنتاجية من جهة و من خلال خصم هذه التكاليف من النتيجة الخاضعة للضريبة من جهة أخرى و عليه نميز بين الحالتين في مايلي :

_1_التكلفة تؤثر في سعر المنتج: فالضريبة تعتبر عنصرا هاما يدخل في تكلفة المنتج، ولذلك فمن خلال تبني إستراتجية جبائية من ما توفره من تحفيزات أو امتيازات ضريبية جيدة ستتمكن المؤسسة إلى تدنية التكاليف وبالتالي إعطاء الفرصة ببيع بسعر أقل من سعر المؤسسات المنافسة.

[1] نورالدين بعيليش محمد زرقون ،**أهمية الإستراتجية الجبائية في اتخاذ القرارات التمويلية** ، المجلة الجزائرية للدراسات المحاسبية والمالية العدد الأول ، 2015 ، ص 10

[2] يحي لخضر ,مرجع سابق ,ص 67

في سوق المنافسة الاحتكارية: في هذه السوق تحاول المؤسسة التخلص من الضريبة، وذلك عن طريق نقل عبئها إلى المستهلك من خلال رفع السعر، لكن هذا السلوك قد يؤدي إلى انخفاض الطلب على منتجات المؤسسة، وذلك تبعا لمرونة الطلب على المنتجات ومن ثم انخفاض مستوى الإنتاج ولهذا السبب تعمل الامتيازات الضريبية المتاحة التي تتوفر للمؤسسة على ضغط التكاليف، مما يجنبها اللجوء إلى رفع أسعار منتجاتها.

في سوق المنافسة التامة: في هذه السوق لا تستطيع المؤسسة أن ترفع أسعار بيع منتجاتها عدم المقدرة على نقل عبء الضريبة إلى المستهلك، لأن السعر في هذه السوق يتحدد تبعا لقوى العرض والطلب. وفي هذه الحالة يمكن أن تتجاوز التكاليف الربح المحقق، وبالتالي تحقيق الخسارة، مما يؤدي إما إلى تخفيض الإنتاج أو خروج المؤسسة من السوق. و لتجنيب المؤسسة الخسارة، أو الانسحاب من السوق، لذلك لابد من الاستفادة من الامتيازات الضريبية من اجل تخفيض التكاليف وبالتالي تحقيق المؤسسة لسعر تنافسي يمكنها من البقاء في السوق وتحقيق الأرباح.

في سوق الاحتكار: لكي تسيطر المؤسسة على السوق تعمل على رفع السعر بمقدار الضريبة دون تخفيض كمية الإنتاج، وهذا السلوك يتوقف على مرونة الطلب وعلى مستوى السعر قبل فرض الضريبة، فإذا كان الطلب على السلعة يتميز بقلة المرونة فإن كمية الإنتاج تنخفض، بينما لا يحدث ذلك إذا كان الطلب على. السلعة مرن نلاحظ أنه مهما كانت نوعية السوق الذي تتواجد فيه المؤسسة،فالإستراتجية الجبائية المتبناة تعمل على تخفيض التكاليف، وبالتالي زيادة هامش الربح في المنافسة التامة وتخفيف من العبء الضريبي في المؤسسات الاحتكارية وتجنب مخاطر انخفاض الطلب على منتجاتها.

اثر الضريبة في توسيع حجم المؤسسة: يعتبر توسع المؤسسة سواء من حيث الحجم أو في تقنيات الإنتاج من العوامل الداعمة للقدرة التنافسية في السوق، ولهذا السبب اعتبر توسيع المؤسسة من بين الأهداف الأساسية التي تسعى المؤسسات إلى تحقيقه، وتلعب الإستراتجية الجبائية دور جد هام من خلال التخطيط و تحقيق هذا الهدف و ذلك عن طريق

1-2 المعاملة الضريبية لفائض القيمة :يتمثل فائض القيمة في تلك القيمة الزائدة عن القيمة لأصلية للاستثمار ومثال ذلك الفائض الناتج عن التنازل لاستثمار معين بقيمة تفوق قيمته الصافية.

يعتبر هذا الفائض مصدرا هاما من مصادر تمويل الاستثمارات وخضوعه للضريبة يقلص من حجمه، فكلما كانت الضريبة مرتفعة تقلص حجم ذلك الفائض وبالتالي إعاقة المؤسسة على التوسع ومن أجل تطوير المؤسسة تم وضع أنظمة ضريبية خاصة لهذا الفائض تتمثل في التخفيض الضريبي، والتبسيط الضريبي.

و قد وضع المشرع الضريبي الجزائري نظاما ضريبيا لفائض القيمة وذلك من أجل مساعدة المؤسسة على النمو والتوسع، يتمثل في إخضاع فوائض القيمة للضريبة على أرباح الشركات إلى نسبة 70 %من الفائض في حالة ما إذا تم التنازل عن الاستثمار في مدة ثلاثة سنوات من اكتسابه أو إنجازه ، و يخضع هذا الفائض إلى نسبة 35% في حالة ما إذا تم التنازل عن الاستثمار بمدة تفوق ثلاث سنوات من اكتسابه أو انجازه و في حالة التزام المؤسسة بإعادة استثمار فائض القيمة خلال ثلاث سنوات يتم إعفاء هذا الفائض من الضريبة .[1]

[1] نورالدين بعيليش، **تحليل مزايا الإستراتيجية الجبائية في شركات المساهمة الجزائرية** ، أطروحة دكتوراه ، جامعة قاصدي مرباح ورقلة ، سنة 2016 ، ص 69 .

المبحث الثاني :الدراسات السابقة

سنحاول في هذا المبحث عرض بعض الدراسات السابقة التي تحدثت عن الموضوع ومبرزين أوجه الاختلاف والشبه بين دراستنا والدراسات السابقة

المطلب الأول: عرض الدراسات السابقة ومناقشتها

البحث الأول : محمدعادلعياض

عرض الدراسة : محاولة تحليل التسيير الجبائي وآثاره على المؤسسات الاقتصادية (حالة شركات الأموال في التشريع الجبائي- الجزائري) مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية ، فرع إدارة الأعمال ، جامعة قاصدي مرباح ور قلة 2002_2003 م

وتهدف هذه الدراسة إلى تسلط الضوء على مجال حديث نسبيا للتسيير في المؤسسة ، و كذلك تهدف إلى الوقوف على مختلف أثار النظام الجبائي الجزائري على شركات الأموال ومدى تشجيعه لها ومن بين الأهداف نجد كذلك التعرف على كيفية استعمال المؤسسة لهذه الخيارات من اجل التخفيف من الأثر المالي للجباية خدمة للأهداف المؤسسة ، بما فيها الأهداف الإستراتيجية.

ونتهج الباحث منهج وصفي تحليلي في محاولته لتحليل النظام الجبائي الجزائري وأثره على شركات الأموال.

وكانت النتائج المتوصل إليها هي تؤثر بشكل مباشر على المؤسسة من خلال الأثر المالي الناتج عنها, وتوصل أيضا إلى أن ضيق مجال التسيير الجبائي في الجزائر لا يعني انعدامه, وكذلك توصل إلى أن تخلي التشريع الجبائي الجزائري التطرق إلى مفهوم التعسف في استعمال الحق يدل رغبة المشرع في التوسيع مفهوم التهرب الضريبي.

مناقشة الدراسة : يوجد عدة نقائص في هدا البحث من بينها عدم قيام الباحث بشرح النظري الكافي للتسيير الجبائي وكدلك عدم قيام الباحث في إبراز اثر التسيير الجبائي على الأداء المالي و افتقار هدا البحث لدراسة تطبيقية لتعزز شرح الموضوع بكفاية.

البحث الثاني :حجار مبروكة

عرض الدراسة: حجار مبروكة ،اثر السياسة الضريبةعلى إستراتيجية الاستثمار في المؤسسة (حالة مؤسسة بن حمادي لصناعة أكياس التغليف) ،مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية ,تخصص العلوم التجارية ،جامعة محمد بوضياف لمسيلة ,2006_2007 م

هدفت هذه الدراسة إلى شرح العلاقة التي تربط الضريبة بالاستثمار كما تناولت تحليل اثر الإصلاحات الضريبةعلى أهم العوامل المرتبطة بالاستثمار في المؤسسات العمومية والمؤسسات الجزائرية بوجه خاص.

توصلت إلى العديد من **النتائج** من بينها أن فرض الضرائب على المؤسسة ينقص من رصيد خزنتها ، وبالتالي من هامش سيولتها ،لان المؤسسة تقوم بإخراج مبالغ من خزينتها ، وكذلك ترى الباحثة أن الضريبة ليست العامل الوحيد الذي يؤثر على استثمار

المؤسسة وإنما هناك العديد من العوامل من بينها ، الإجراءات الإدارية معتمدة الباحثة في درستها على **المنهج** الوصفي في الجانب النظري والمنهج التحليلي والاستنباطي في الجانب الميداني .

مناقشة الدراسة : عنوان البحث كان مختصر في اثر السياسة الضر يبةعلى إستراتيجية الاستثمار ، بينما الباحثة تحدثت عن اثر الضريبة على نشاط المؤسسة بصفة عامة حبذا لو كان عنوان اثر السياسة الضريبةعلى إستراتيجية نشاط المؤسسة ، يكون انسب للمضمون محتوى مذكرتها.

البحث الثالث :زوارق الحواس

عرض الدراسة:زوارق الحواس، فعالية التسيير الجبائي في ترشيد صناعة القرار الملتقى الدولي، صنع القرار في المؤسسة الاقتصادية، جامعة المسيلة، الجزائر، 14 _15 افريل 2009مداخلة بعنوان فعالية التسيير الجبائي في ترشيد صناعة القرار تدور إشكالية المداخلة كيف يمكن إدراج العامل الجبائي في الوظيفة التسييرية لصناعة قرارات تمويلية سليمة ورشيدة من قبل المسير.

توصلت الباحثة إلى العديد من النتائج ، من بينها أن إدراج العامل الجبائي في صناعة القرار أو ما يصطلح عليه التسيير الجبائي يقدم اسهامات بارزة في ترشيد القرارات المالية للمسير ، ويتجلى ذلك في دوره في تنويع مصادر التمويل وتدنية تكاليف استخدمها، وهوما ينعكس ايجابيا على مردودية المؤسسة ، كما انه يجنب المؤسسة تحمل التكاليف الجبائية الإضافية الناجمة عن عدم احترام او جهل القوانين الضريبية.

مناقشة الدراسة: تحدثت الباحثة عن فعالية التسيير الجبائي في صناعة القرار بنسب للجانب التمويلي فقط رغم أنا عنوان المداخلة كان شامل

البحث الرابع :صابر عباسي

عرض الدراسة : أثر التسيير الجبائي على الأداء المالي في المؤسسات الاقتصادية ، دراسة لعينة من المؤسسات لولاية بسكرة (الجزائر) ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية ، جامعة قاصدي مرباح ، ورقلة 2012 م .

تهدف هذه الدراسة إلي وضع إطار شامل للتسيير الجبائي يتوافق مع الأهداف المالية للمؤسسة الاقتصادية وكذلك تهدف إلى قياس مدى التأثير الذي يمكن أن يحدثه تسيير العامل الجبائي على الأداء المالي في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية

اعتمد الباحث على المنهج الوصفي عند عرض مختلف المفاهيم المتعلقة بالموضوع على مستوى الفصل الأول والثاني كما اعتمد على المنهج دراسة حالة وعلى المنهج التفسيري في محاولة البحث عن الظاهرة المعينة في عينة مجتمع البحث

أما النتائج المتوصل إليها ، من طرف الباحث هي أنا للتسيير الجبائي اثر ضعيف على أداء المالي ، واثر قوي على الخزينة وكذلك توصل إلى إن المؤسسة الجزائرية تراعي للتسيير الجبائي في اتخاذ القرارات التشغيلية والاستثمارية بينما في القرارات التمويلية لاتخذه بعين الاعتبار وتوصل إلى أن تسيير الجبائي غير كافي للتأثير المعنوي على المرد ودية المالية والتجارية والاقتصادية ,ومرد ودية الأموال الخاصة .

مناقشة الدراسة : بالرغم من أهمية الموضوع إلا أنه لم يقم بالإجابة على الإشكالية المطروحة بشكل واضح ، بالإضافة إلى أنه أهمل التشخيص المالي بشكل جيد للمؤسسة بما يخدم البحث.

الدراسات السابقة الأجنبية :

- **Anis Mouilhi. La gestion fiscale de l'entreprise (cas la Tunisie)**

إشكالية البحث هي :ماهي أهمية التسيير الجبائي للمؤسسة ؟قام الطالب بدراسة نظرية في قسمين ،القسم الأول يتكون من فصلين ، الأول بعنوان اثر التسيير الجبائي على اختيارات التسيير في المؤسسة (مفهوم وأهداف وحدود التسيير الجبائي) ، وثاني تناول فيه الأثر الجبائي على أساس كل خيار تسيير للمؤسسة ، قام فيه بشرح خيار النظام الجبائي ، خيار الشكل القانونيللمؤسسة والثاني بعنوان: التسيير الجبائي للأنواع الضرائب بفصلين الفصل الأول قام بتحليل لتسيير الجبائي للضرائب الغير مباشرة وطرق دفعها .

مناقشة الدراسة :رغم أهمية الموضوع الآن الباحث لم يقوم بشرح كافي لخيار النظام الجبائي دون تبيان الآثار الجبائية للمؤسسة

المطلب الثاني:أوجه التشابه والاختلاف بين الدراسات السابقة والدراسة الحالية

الفرع الأول : أوجه التشابه

من خلال هذا المطلب سنحاول طرح أهم نقاط التشابه، وكذلك أهم نقاط الاختلاف، رغبة منا في التركيز على أهم النقاط الهامة.

- نلاحظ أنا اغلب الدراسات كان هدفها يتمثل في مدى استفادة المؤسسات من تسيير الجبائي
- ونلاحظ أن جل توصيات والحلول تدور حول ضرورة تخصيص الوظيفة الجبائية تخص العمليات الجبائية فقط من اجل تجنب تكاليف إضافية .
- اغلب الدراسات كانت تركز على جزء معين فقط .

الفرع الثاني : أوجه الاختلاف

- معظم الدارسات المشار إليها عالجت جزء من تأثير التسيير الجبائي على المؤسسة بينما الدراسة الحالية عالجته من المنظور الكلي.
- جل الدراسات أجريت على المؤسسات التابعة للنظام الحقيقي ، بينما الدراسة الحالية فكانت دراسة حالة الجزائر، حيث تطرقنا إلى المجتمع الجبائي الجزائري للنظام الربح الحقيقي والضريبة الجزافية الوحيدة
- وان هذه الدراسة ركزت على الأثر الضريبي لأي قرار يمكن أن تتخذه المؤسسة مثل اختيار شكل القانوني على عكس اغلب الدراسات الاخرى التي اهتمت بنشاط التمويلي فقط.

ما يميز دراستنا عن الدارسات السابقة

من حيث المضمون: تناولت الدراسة الحالية اثر أنظمة الجبائية على نشاط المؤسسة متفقة في ذلك مع **دراسة Anis Mouilhi**ماهي أهمية التسيير الجبائي للمؤسسة؟) **ودراسة محمد عادل عياض** (محاولة تحليل التسيير الجبائي وأثره على

المؤسسات ؟) كما نلاحظ آن هناك العديد من الدراسات تطرقت لموضوع التسيير الجبائي على المؤسسات لكن معظمها حصرت في نشاط معين مثل دراسة زواق الحواس (فعالية التسيير الجبائي في صناعة القرارات ؟) إن الدراسة الجزئية هي أدق لكن تهمل العديد من المتغيرات التي لها تأثير غير مباشر الانها تؤدي إلى تحمل تكاليف إضافية .

من حيث مجتمع الدراسة:هناك اختلاف في مجتمعات الدراسة والعينات من باحث للأخر الكل حسب فضوله في الدراسة منها ماتم على عدة أشكال من المؤسسات مثل دراسة صابر عباسي هي دراسة قياسية تحليلية أما دراسة محمد عادل عياض فكانت العينة شركة أموال أما من حيث أدوات الدراسة استخدمت الدراسات السابقة أدوات مختلفة من اجل الوصول إلى الأهدف المسطرة ودراستنا اعتمدت دراسة حالة المجتمع الجبائي الجزائر ودعمت باستبيان موزع على محاسبين و محافظي حسابات.

أما من حيث الهدف : تباينت الدراسات السابقة من حيث الهدف في تناولها لتسيير الجبائي منها من ركز على الجانب التمويلي ومنها من ركز على دورة نشاط المؤسسة من استغلال واستثمار وتمويل وهذه كانت لي صابر عباسي أما دراستنا فكانت تهدف إلى معرفة أي قرار تتخذه المؤسسة منذ لحظة شروعها في التأسيس ما الأثر الجبائي المترتب عنه .

خلاصة الفصل

من خلال هذا الفصل نستنتج أن التسيير الجبائي ،هو التزام قانوني للمؤسسة يمكن استخدامه لصالح المؤسسة ، من خلال الاستفادة من الخيارات المتاحة فيه وتوجيهها نحو خدمة أهداف المؤسسة.

وان إلمام المسير بعناصر الضريبة المطبقة وتقييم الاختيارات الجبائية التي تمنحها الأنظمة الجبائية يساعد في اتخاذ قرارات تسييرية بأقل تكاليف جبائية.

الفصل الثاني

الدراسة الميدانية

تمهيد

بعد تطرق في الفصل السابق إلى الأدبيات النظرية وكذا التطبيقية التي لها علاقة بموضوع بحثنا سنحاول في هذا الفصل القيام بدراسة بعض الضرائب المجتمع الجبائي لي حالة الجزائر.

كما سنحاول معرفة أراء ووجهات نظر المحاسبين ومحافظي حسابات وخبراء محاسبين حول مامدى تأثير أنظمة الإخضاع الجبائي على أداء المؤسسة وذلك من خلال توزيع استمارة استبيان في مدينة ورقلة .

المبحث الأول :الطريقة والأدوات المستخدمة في الدراسة

للقيام بأي دراسة لابد من إتباع منهج معين،وطريقة معينة،وكذا عينة معينة للوصول إلى النتائج المرجوة،وهذا ما سيتم توضيحه في هذا المبحث:

المطلب الأول:الطريقة و الأدوات المستخدمة

سنقوم من خلال هذا المطلب بتحديد المنهج المستخدم في الدراسة و كذلك عينة الدراسة

الفرع الأول :منهجية الدراسة

المنهج المتبع في الدراسة:

من اجل معالجة الموضوع تم استخدام منهجين أولهما تمثل في المنهج التجريبي لملاءمته مع المنهج المتبع في اعداد الدراسة وهو الأسلوب الذي يتميز بخصائص الطريقة العلمية بشكل جيد والذي يحاول تقيم مدى اثر أنظمةالإخضاع الجبائي على أداء المؤسسات أما الثاني تمثل في الاعتماد على المنهج دراسة حالة بعض الضرائب للمجتمع الجبائي الجزائري.

المصادر الثانوية : من اجل معالجة الإطار النظري اتجهنا إلى مصادر البيانات الثانوية والتي تتمثل في الكتب والمراجع العربية والأجنبية ذات العلاقة بالموضوع و كذلك المقالات والمجلات ودراسات السابقة ومواقع الانترانت

المصادر الأولية :لمعالجة الجانب التطبيقي من البحث اعتمدنا على ملفات متحصل عليها من مدرية الضرائب هذا في مايخص دراسة حالة بعض الضرائب للمجتمع الجبائي الجزائري (حالة الجزائر) ولجانا إلى محاسبين ومحافظي حسابات وخبراء محاسبين مدينة ورقلة من اجل توصل إلى نتائج حول مدى تأثيرأنظمةالإخضاع الجبائي على أداء المؤسسة .

الفرع الثاني :مجتمع وعينة الدراسة

مجتمع الدراسة : تم تحديد مجتمع الدراسة على أساس الفئة المعنية بالموضوع وهي فئة الناشطين في المجال المحاسبي (محاسبين ,ومحافظي حسابات ، و خبراء محاسبين).

عينة الدراسة : تكونت عينة الدراسة من (50) استمارة موزعة على فئة الناشطين في المجال المحاسبي و لم نقم بحصر مستوى المستجوبين فكانت ادني شهادات هي شهادة مهنية و أقصى حد هو شهادة الدكتوراه .

الجدول رقم (01_02) عينة الدراسة

البيان	التكرار	النسبة
عدد الاستمارات الموزعة	50	%100
عدد الاستمارات المقبولة	39	%78
عدد الاستمارات المفقودة	11	%22

من اعداد الطالبة بناء على فرز استمارة الاستبيان

الفرع الثالث:اعداد وهيكلة الاستبيان

اعداد الاستبيان

حاولنا مراعات العديد من النقاط عند اعداد الاستبيان

- اعتمادنا على الأسلوب البسيط واللغة المفهومة عند إعدادنا لاستمارة الاستبيان؛
- توافق الترتيب والتدريج في الاستبيان مع الإطار النظري للدراسة؛

هيكلة الاستبيان:

تم هيكلة الاستبيان إلى جزئيين كما يلي :

الجزء الأول: تضمن هذا الجزء المعلومات الشخصية للعينة من حيث (الشاهدات المتحصل عليها ، المهنة ، سنوات الخبرة)

الجزء الثاني :تم تقسيمه إلى ثلاثة اجزاء تماشي مع متطلبات الموضوع

المحور الأول :مدى الاهتمام بالتسيير الجبائي في المؤسسة

المحور الثاني :اثر عدم الاستقرار في التشريعات الجبائي على أداء المؤسسة

المحور الرابع :اثر الخيارات الجبائية على أداء المؤسسة

تم إعداد الأسئلة وفق المقياس ليكارت 3 درجات،وذلك بغية معرفة اتجاه وأراء العينة حول كل عنصر في اطلاع أفراد العينة لفقرات الاستبيان.

المطلب الثاني :الأدوات و الاجراءات المتبعة

حاولنا من خلال هذا المطلب بيان الأدوات الإحصائية والبرامج المستخدمة في معالجة البيانات المجمعة من الاستبيان

الفرع الأول :الأدوات الإحصائية والقياسية المستخدمة

تحكيم الاستبيان: خضع الاستبيان قبل نشره لعملية تحكيم من قبل مجموعة من الأساتذة المختصين في الجانب الموضوعي والمنهجي للبحث وهم ينتمون لاختصاصات علمية مختلفة بغية التأكد من سلامة بناءا لاستمارة في مختلف الجوانب.
وقمنا باختبار ثبات الاستبيان بطريقة(ألفاكرونباخ)من أجل اختبار مصداقية وثبات الاستبيان وللتأكد من مصداقية المستجوبين في الإجابة على الأسئلة،

الفرع الثاني :البرامج و الأدوات المستخدمة في معالجة البيانات

بعد أن تم تحصيل العدد النهائي للاستبيانات المقبولة تم الاعتماد في عرض وتحليل البيانات على برامج Excel إصدار 2007،كما تم استخدام البرنامج الإحصائي spss05.

من تلك الأساليب انتهجنا التحليل الإحصائي الوصفي وما يندرج تحتو من تحليل عبر التكرارات والنسب المئوية للتعرف على خصائص عينة الدراسة لكل عبارة من عبارات القسم الثاني لأسئلة الاستبيان،كما مكننا برنامج spss من حساب المتوسط المرجح والانحرافات المعيارية وذلك لمعرفة مدى انحراف إجابات عينة الدراسة.

المبحث الثاني :عرض وتحليل النتائج

سنتناول في هذا المبحث عرض وتحليل نتائج استمارة الاستبيان

المطلب الأول : عرض النتائج

سنعرض كيفية توزيع الاستمارة حسب المؤهل العلمي،وحسب الوظيفة ،حسب الخبرة المهنية

الفرع الأول: عرض نتائج المحور الخاص بالبيانات الشخصية

أولا:توزيع عينة الدراسة حسب المؤهل العلمي

من خلال تحليلنا للمؤهل العلمي للمستجوبين ،حصلنا على أربعأنواع من الشاهدات، حيث بلغت نسبة المستجوبين، الحاملين لشهادة ليسانس (41%)، وبلغت نسبة الحاملين لشهادة الماستر (30.8%) ،بينما بلغت نسبة الحاملين شهادات مهنية (23.1%) كما بلغت نسبة الحاملين لشهادة الدكتوراه (5.1%) ,يعتبر هذا التسلسل منطقي نظرا لتوظيف المؤسسات لحاملي شهادات ليسانس وماستر في الوظائف الإدارية ,ويمكن توضيح هذه النسب بيانيا كما يلي :

الجدول (02_02)توزيع عينة الدراسة حسب المؤهل العلمي

الشهادات	التكرار	النسبة المؤية %
شهادات مهنية	9	% 23.1
ليسانس	16	%41
ماستر	12	% 30.8
دكتوراه	2	%5.1

الشكل رقم (02_01) توزيع عينة الدراسة حسب المؤهل العلمي

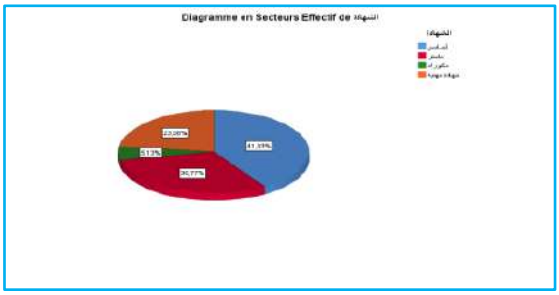

المصدر من اعداد الطالبة بناءا على برنامج spss 05

ثانيا:توزيع عينة الدراسة حسب الوظيفة

تم تقسيم عينة الدراسة حسب الوظيفة إلى محاسبين ،ومحافظي حسابات ،وخبراء محاسبي ،حيث بلغت نسبة محاسبين إلى (87.2%) وبلغت نسبة محافظي حسابات إلى (10.3%) ، أما نسبة الخبراء فكانت ادني نسبة وهي (2.6%) ، والجدول الموالي يبين النسب .

الجدول رقم (02_03) يمثل توزيع العينة حسب الوظيفة الشكل رقم (02_02) يمثل توزيع عينة الدراسة حسب

الوظيفة	التكرار	النسبة المؤية %
محاسب	34	%87.2
محافظ حسابات	4	%10.3
خبير محاسبي	1	% 2.6

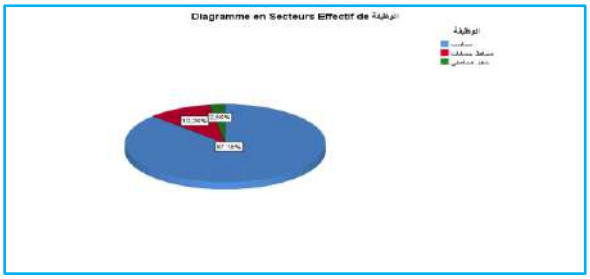

المصدر من اعداد الطالبة بناءا على مخرجات برنامج spss05

ثالثا: توزيع عينة الدراسة حسب الخبرة المهنية

تم تقسيم خبرة المستجوبين في ميدان العمل إلى ثلاثة فئات ، الفئة الأولى تضم المستجوبين الذين خبرتهم اقل من 05سنوات وكانت النسبة (5.1%) ،أما الفئة الثانية محصورة بين 05 إلى 10 سنوات فكانت (43.6%) ، والفئة الثالثة تضم مستجوبين أكثر من 10 سنوات ونسبتهم (51.3) يتم توضيح هذه النسب كالتالي:

الجدول رقم (02_04) يمثل توزيع العينة حسب درجة الخبرة

سنوات الخبرة	التكرار	النسبة المؤية %
اقل من 05 سنوات	2	%5.1
من 05 إلى 10 سنوات	17	%43.6
أكثر من 10 سنوات	20	% 51.3

الشكل رقم (02_03)يمثل توزيع العينة حسب الخبرة

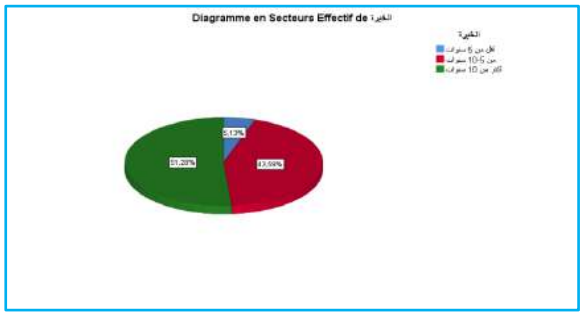

المصدر من إعداد الطالبة بناءا على مخرجات spss05

الفرع الثاني :عرض نتائج المحاور

من خلال هذا العنصر نحاول وصف وتحليل إجابات عينة الدراسة بخصوص كل محور من محاور الدراسة، ثم استنتاج اتجاه العينة لكل سؤال من أسئلة الدراسة وهذا بالاعتماد على الأوزان المرجحة لمقياس ليكارت، حيث قمنا بحساب طول الفئة والذي يساوي حاصل قسمة عدد المسافات(من 1 إلى 2، من 2 إلى 3) على عدد الخيارات المتاحة 0.66 = 3/ أمام المستجوبين(غير موافق بشدة، غير موافق، محايد،...)، وعليه يساوي طول الفئة .

2 /3 =0.66 يصبح توزيع الإجابة حسب الجدول التالي:

الجدول رقم (02_05) يبين الأوزان المرجحة لمقياس الدراسة

المتوسط المرجح	اتجاه الإجابة	درجة القياس المكافئة للمحور الأول	درجة القياس المكافئة للمحور الثاني	درجة القياس المكافئة للمحور الثالث
من 1الى 1.65	غير موافق	ضعيف	ضعيف	ضعيف
من 1.65الى 2.33	محايد	متوسط	متوسط	متوسط
من 2.33الى 3	موافق	جيد	عالي	جيد

المصدر : من اعداد الطالبة بناءا على برنامج spss05

أولا: وصف وجهة نظر المستجوبين حول مدى الاهتمام بالتسيير الجبائي في المؤسسة

يبن لنا الجدول وجهة نظر المستجوبين حول مدى الاهتمام بالتسيير الجبائي في المؤسسة حيث يبين السؤال رقم (02) يتم تعيين مكلفين بمتابعة الضرائب وفقا لخبراتهم في هذا المجال قد حصل على أكثرتأييد وذلك بـ (2.82) ،في حين لقي أدنى قبول السؤال رقم(06) يتم تحليل اثر الضرائب والرسوم على المؤسسة دوريا (2.26) .

الجدول رقم (02_06) وجهة نظر المستجوبين حول مدى الاهتمام بالتسيير الجبائي

الرقم	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	اتجاه العينة
01	يتم تعيين مكلفين بمتابعة الضرائب وفقا لخبراتهم في هذا المجال	2.82	0.506	موافق
02	تسعى المؤسسة الاستفادة من كل الخيارات الجبائية الممنوحة	2.74	0.549	موافق
03	المهارات الجبائية للمسير تعتبر عامل في تحسين أداء المؤسسة	2.72	0.560	موافق
04	تنظر المؤسسة إلى الوظيفة الجبائية كأحد أهم الوظائف المؤسسة	2.64	0.584	موافق
05	تخصص المؤسسة أشخاص مكلفين بشكل مباشر لمتابعة العمليات الجبائية	2.51	0.756	موافق
06	يتم تقييم التسيير الجبائي بشكل دوري	2.41	0.715	محايد
07	يتم تحليل اثر الضرائب والرسوم على المؤسسة دوريا	2.26	0.785	موافق
مدى الاهتمام بالتسيير الجبائي في المؤسسة		2.58	0.202	كبير

المصدر : من اعداد الطالبة بناءا على مخرجات spss05

ثانيا: وجهة نظر المستجوبين حول مآثر عدم الاستقرار في التشريعات الجبائية على أداء المؤسسة

يوضح الجدول وجهة نظر المستجوبين حول مآثر عدم الاستقرار في التشريعات الجبائية على أداء المؤسسة حيث يبين سؤال رقم (3) تقوم المؤسسة بإجراء دورات تكوينية للموظفين الجبائيين بوسط حسابي (2.13) أي نسبة تأييد ضعيفة بينما

السؤال رقم (01) تغيرات الطارئة والقوانين المعقدة في تشريع جبائي أكثر عامل تأثير على أداء المؤسسة لقي قبول كبير بوسط حسابي (2.79) .

الجدول رقم (02_07) يبن وجهة المستجوبين حول ماثر عدم الاستقرار في التشريعات الجبائية

الرقم	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	اتجاه العينة
01	تغيرات الطارئة والقوانين المعقدة في تشريع جبائي أكثر عامل تأثير على أداء المؤسسة	2.79	0.522	موافق
02	المسيرين على استعداد لتعامل مع التغيرات التي تطرأ على القوانين الضريبة	2.59	0.747	موافق
03	يعتبر تعدد الضرائب في نظام الإخضاع الجبائي الجزائري عامل معرقل لأداء المؤسسة	2.44	0.598	موافق
04	تقوم المؤسسة بدراسة الخيارات الجبائية عندما يحدث تغير في النظام الضريبي	2.38	0.747	موافق
05	تقوم المؤسسة بإجراء دورات تكوينية للموظفين الجبائيين	2.13	0.864	محايد
ما اثر عدم الاستقرار في التشريعات الجبائية على أداء المؤسسة		2.467	0.246	قوي

المصدر:من اعداد الطالبة بناءا على برنامج spss05

ثالثا:وجهة نظر المستجوبين حول تأثير الخيارات الجبائي على أداء المؤسسة

يصف الجدول وجهة نظر المستجوبين حول تأثير أنظمة الإخضاع الجبائي على أداء المؤسسة نلاحظ سؤال رقم (4) وجد نسبة قبول كبيرة تقوم المؤسسة بتقديم التصريحات وتسديد الالتزامات في أجالها بغية تخفيض الأعباء الضر يبق(2.95) بينما يبن سؤال رقم (5)يقوم المسير باختيار موقع تواجد المؤسسة نظرا للامتيازات الممنوحة بمتوسط حسابي (1.95) .

الجدول رقم (02_08) يمثل وجهة نظر المستجوبين حول تأثير الخيارات الجبائي على أداء المؤسسة

الرقم	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	اتجاه العينة
01	تقوم المؤسسة بتقديم التصريحات وتسديد الالتزامات في أجالها بغية تخفيض الأعباء الضريبية	2.95	0.223	موافق
02	يؤثر الارتفاع في معدلات الضريبة المطبقة على مردودية المؤسسة	2.92	0.270	موافق
03	تستخدم المؤسسة الوسائل والأساليب القانونية لتخفيض العبء الجبائي لأدنى حد ممكن	2.77	0.485	موافق
04	تقوم المؤسسة بإعادة استثمار الأرباح بغية التقليل من الوعاء الضريبي	2.51	0.644	موافق
05	تقوم المؤسسة باختيار مصادر تمويل اقل عبئ ضريبي	2.51	0.721	موافق
06	تختار المؤسسة النظام الخاضعة له من اجل تقليل الآثار السلبية للضرائب وحسب مقدرتهم المالية	2.49	0.644	موافق
07	دفع المستحقات المالية فور وقوعها يؤثر على التوازن المالي قصير الأجل للخزينة المؤسسة	2.44	0.821	موافق
08	يتم اختيار الشكل القانوني للمؤسسة بناءا على الوافرات الضريبية المتاحة	2.26	0.751	محايد
09	يقوم المسير باختيار موقع تواجد المؤسسة نظرا للامتيازات الممنوحة	1.95	0.826	محايد
اثرالخيارات الجبائية على أداء المؤسسة		2.53	1.59	كبير

المصدر : من اعداد الطالبة بناءا على برنامج spss05

الفرع الثالث :دراسة صدق وثبات أداة الدراسة

وتوجد عدة اختبارات تقيس الثبات الداخلي لأداة الدراسة،أهمها معامل ألفاكرونباخ ويستخدم معامل ألفاكرونباخ لقياس مدى ثبات أداة الدراسة من ناحية الاتساق الداخلي لفقرات الأداة و يقل معامل ثبات الاختبار بزيادة تجانس أفراد العينة،ويكبر معامل الثبات مع زيادة تباين أفراد العينة في إجابتهم ، و الجداول الموالية تبين معامل الف كرونبخ لكل وحدة القياس

الأول : المقياس الأول مدى اهتمام المؤسسات بالتسيير الجبائي

الثبات من الجدول نلاحظ معامل الثبات الف كرونبخ يساوي(0.718) وهو معامل ثبات قوي ومنه نستنتج أن المقياس ثابت بمعنى انه لو قمنا بإعادة توزيع الاستبيان لتحصلنا على نفس النتائج .

الجدول رقم (02_09) معامل ألف كرونبخ

معامل ألف	عدد الفقرات
0.718	07

المصدر :مخرجات**spss05**

الصدق :من الجدول نلاحظ أن معامل الصدق للمقياس يساوي (0.847) وهو معامل صدق قوي ومنه نستنتج أن المقياس صادق أيأن مقياس لصالح للقياس

جدول رقم (02_10) معامل الصدق للمحور الأول

معامل الصدق	عدد الفقرات
0.847	07

المصدر :مخرجات**spss05**

ثانيا: المقياس الثانياثر عدم الاستقرار في التشريعات الجبائية على أداء المؤسسة

الثبات نلاحظ أن معامل الثبات الف كرونباخ يساوي(0.623) وهو معامل ثابت نوعن ماء ومنه نستنتج أن المقياس ثابت إلى حد ماء.

جدول رقم (02_11) معامل الف كرونبخ

معامل ألف	عدد الفقرات
0.623	07

المصدر :مخرجات**spss05**

الصدق نلاحظ أن معامل صدق المقياس يساوي 0.789وهو معامل صادق إلى حد ماء ومنه نستنتج أن المقياس صالح للقياس .

جدول رقم (02_12) معامل الصدق للمحور الثاني

معامل الصدق	عدد الفقرات
0.789	05

المصدر : مخرجات **spss05**

ثالثا: المقياس الثالث تأثر الخيارات الجبائي على أداء المؤسسات

الثبات :نلاحظ من الجدول أن معامل الف كرونباخ يساوي(0.709) وهو معامل ثبات قوي ومنه يمكن القول أن مقياس ثابت.

الجدول رقم (02_13)معامل الفكرونبخ

معامل الفكرونباخ	عدد الفقارات
0.709	09

المصدر:مخرجات**spss05**

الصدق : من الجدول نلاحظ أن معامل صدق المقياس يساوي (0.842) وهومعامل ثبات قوي بمعنى المقياس صادق

الجدول رقم (02_14) معامل الصدق للمحور الثالث

معامل الصدق	عدد الفقارات
0.842	09

المصدر :مخرجات**spss05**

يمكن أن نستنتج إن أداة الدراسة (استبيان) صالحة للقياس فيما يخص هذا الموضوع

الفرعالرابع : تباين الأحادي

أولا :تباين الأحاديحول مدى الاهتمام بالتسيير الجبائي في المؤسسة تبعا لخاصية الوظيفة

الجدول رقم (02_15) تباين الأحادي

ANOVA

		Somme des carrés	ddl	Moyenne des carrés	F	Signification
Q	Inter-groupes	.545	3	.182	1.194	.326
	Intra-groupes	5.324	35	.152		
	Total	5.869	38			

المصدر :نتائج معالجة الاستبيان

يتبن من الجدول أن قيمة الدلالة المرفقة بقيمة الاحصاءة F= 1.194 المحسوبة هي SIg 0.326أي اكبر من 0.05 .

ثانيا:تباين الأحادي حول اثر عدم الاستقرار في التشريعات الجبائية على أداء المؤسسة تبعا لخاصية الخبرة

الجدول رقم (02_16) تباين الأحادي

ANOVA

		Somme des carrés	ddl	Moyenne des carrés	F	Signification
K	Inter-groupes	.009	2	.005	.043	.958
	Intra-groupes	3.778	36	.105		
	Total	3.787	38			

المصدر :نتائج معالجة الاستبيان

يتبن من الجدول أن قيمة الدلالة المرفقة بقيمة الاحصاءة F= 0. 43المحسوبة هيSig = 0.95اكبر من 0.05.

ثالثا: تباين الأحادي حول اثر الخيارات الجبائية على أداء المؤسسة تبعا لخاصية الخبرة

الجدول رقم (02_17) تباين الأحادي

ANOVA

		Somme des carrés	ddl	Moyenne des carrés	F	Signification
S	Inter-groupes	.018	2	.009	.072	.930
	Intra-groupes	4.579	36	.127		
	Total	4.597	38			

المصدر : نتائج معالجة الاستبيان

يتبين من الجدول أن قيمة الدلالة المرفقة بقيمة الاحصاءة F= 0.072 المحسوبة هي Sig= 0.930 اكبر من 0.05.

المطلب الثاني : مناقشة نتائج الدراسة

الفرع الأول : مناقشة النتائج المتعلقة بالمحاور

أولا:المحور الأول

أولا : من خلال نتائج التحليل الإحصائي نجد أنأفراد العينة موافقين على انه يتم تعيين مكلفين بمتابعة الضرائب وفقا لخبراتهم في هذا المجال، هذا يدل على انه هناك اهتمام بالوظيفة الجبائية لدى المؤسسة

ثانيا : نلاحظ أنأفراد العينة يرون أن سعى المؤسسة الاستفادة من كل الخيارات الجبائية الممنوحة ،وهذا يساعد في عملية التسيير الجبائي الجيد للمؤسسة .

ثانيا : المحور الثاني

أولا: من خلال نتائج التحليل عينة الدراسة نجد أن تغيرات الطارئة والقوانين المعقدة في تشريع جبائي أكثر عامل تأثير على أداء المؤسسة،وهذا نتيجة عدم فهم الموظفين الجبائيين سواء في إدارة الضرائب او المؤسسة لكيفية سير العمل .

ثانيا : يرون أفراد عينة الدراسة أنتعدد الضرائب في نظام الإخضاع الجبائي الجزائري عامل معرقل لأداء المؤسسة ، حيث أن كثرة الضرائب تثقل كاهل المؤسسة نتيجة تعقيدها وتعددها .

ثالثا :المحور الثالث

أولا:في الفقرة الأول من هذا المحور كانت هناك موافقة بنسبة كبير على تقوم المؤسسة بتقديم التصريحات وتسديد الالتزامات في أجالها بغية تخفيض الأعباء الضريبة ،هذا بغية تفادي أعباء مالية إضافية .

ثانيا :تم الحصول على الموافقة بنسبة كبيرة حول يؤثر الارتفاع في معدلات الضريبة المطبقة على مردودية المؤسسة، أي انه يمكن أن يؤدي بها إلى حالة عسر مالي نتيجة هذه المعدلات المرتفعة .

ثالثا : نلاحظ أنأفراد العينة يرون أن قيام المسير باختيار موقع تواجد المؤسسة نظرا للامتيازات الممنوحة خيار جبائي غير فعال هذا يدل على أن الخيارات الجبائية مقيدة لايمكن الاستفادة منها بشكل كبير.

رابعا :نلاحظ أن نسبة الموافقة على هذه الفقرة كانت ضعيفة يتم اختيار الشكل القانوني للمؤسسة بناءا على الوافرات الضريبة المتاحة، هذا يمكننا من الحكم على الخيارات الجبائية غير كافية وليس لديها تأثيرايجابي على أداء المؤسسة .

المطلب الثالث :اختبار وتحليل فرضيات الدراسة

الفرع الأول :تحليل التباين الأحادي

أولا :تحليل المحور الأول حسب متغير الوظيفة

وجدنا Sig أي اكبر من 0.05 ،وبالتالي نقبل فرض العدم القائل "لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية حول مدى الاهتمام بالتسيير الجبائي تبعا لخاصية الوظيفة " تدل هذه الفرضية على أن هذه العينة تري فعلا اهتمام بالتسيير الجبائي وذلك من خلال توظيف مختصين في الجانب الجبائي في الوظيفة الجبائية وكذلك إجراء دورات تكوينية لهم.

ثانيا :تحليل المحور الثاني حسب متغير الخبرة

وجدنا Sig هي اكبر من 0.05 ،وبالتالي نقبل فرض العدم القائل "لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية حول اثر عدم الاستقرار في التشريعات الجبائية على أداء المؤسسة تبعا لخاصية الخبرة " .

تشير الفرضية أن تغيرات الطارئة والقوانين المعقدة في تشريع جبائي أكثر عامل تأثير على أداء المؤسسة وكذاك يعتبر تعدد الضرائب في نظام الإخضاع الجبائي الجزائري عامل معرقل لأداء المؤسسة.

ثالثا :تحليل المحور الثالث حسب متغير الخبرة

Sigاكبر من 0.05, وبالتالي نقبل فرض العدم القائل "لا يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية حول اثر الخيارات الجبائية على أداء المؤسسة تبعا لمتغير الخبرة ".

تبين لنا الفرضية أن تستخدم المؤسسة الوسائل والأساليب القانونية لتخفيض العبء الجبائي لأدنى حد ممكن وكذلك تختار المؤسسة النظام الخاضعة له من اجل تقليل الآثار السلبية للضرائب وحسب مقدرتهم المالية.

الفرع الثاني : نتائج اختبار الفرضيات على أساس المتوسط الحسابي العام

أولا :الفرضية الأولى

نلاحظ أن وحدة القياس المتمثلة في مدى الاهتمام بالتسيير الجبائي كانت بمتوسط 2.58 وانحراف معياري 0.202 باتجاه موافق أي انه يوجد اهتمام كبير من قبل المؤسسات بالتسيير الجبائي حيث لاحظنا من خلال المتوسط الحسابي للفقرات المحور انه فعلا تهتم المؤسسة بالتسيير الجبائي.

ثانيا : الفرضية الثانية

نلاحظ أن وحدة القياس كانت بانحراف معياري (0.246)و متوسط حسابي (2.467) أي باتجاه موافق بمعنى أن عدم الاستقرار في تشريعات الجبائية لديه تأثير سلبي على أداء المؤسسة .

ثالثا : الفرضية الثالثة

نلاحظ أن وحدة القياس التي هي تأثير الخيارات الجبائي على أداء المؤسسات لديها متوسط حسابي (2.53) وانحراف معياري (0.317) أي باتجاه موافق بمعنى أن لديها تأثير على أداء المؤسسة ،هذا التأثيرايجابي وسلبي والسلبي يتمثل في كونه غير كافي نتيجة أن هناك خيارات الجبائية مقيدة .

المبحث الثاني :عرض ومناقشة الدراسة القياسية

سنتناول في هذا المبحث دراسة التغيرات الطارئة للأنظمة الإخضاع الجبائي لسنتي 2015 و 2016

المطلب الأول:عرض ومناقشة الدراسة

الفرع الأول:الضريبة الجزافية الوحيدة

1) الأشخاص الخاضعين للضريبة الجزافية الوحيدة

الجدول (02_18) الموالي يبين المجتمع الجبائي الخاضع للضريبة الجزافية الوحيدة l'IFU لسنة 2016و 2015

مفتشية الضرائب	المجتمع الجبائي للضريبة الجزافية الوحيدة	%
المجموع2015	1217579	100
المجموع2016	1465836	100

من خلال هذا الجدول نلاحظ في سنة 2015 كان المجتمع الجبائي يقدر ب1217579أما في سنة 2016 قدرب1465836 أي زيادة بنسبة 17% إذن الملاحظ أن هناك أشخاص مؤهلين على عتبة النظام الجزافي المحددة ب30000000دج

الفرع الثاني :المجتمع الجبائي الخاضع للرسم على القيمة المضافة (TVA)

الجدول (02_19) الموالي يبين عدد الأشخاص الخاضعين للرسم على القيمة المضافة لسنة 2015و2016م

مفتشية الضرائب	2015	2016	%
المجموع الوطني	389460	302928	-22.22

نلاحظ إن هناك انخفاض في عدد الأشخاص الخاضعين للرسم على القيمة المضافة سنة 2016 مقارنة مع 2015 بنسبة 22.22 %

_الجدول (02_20) الأشخاص المصرحين للرسم على القيمة المضافة لسنتي2015 و2016

مفتشية الضرائب	2015	2016	%
المجموع الوطني	222597	212806	-5

نلاحظ أن هناك انخفاض في نسبة تصريحات لسنة 2016 مقارنة مع سنة 2015 بنسبة 5%

_الجدول (02 _21) الأشخاص الذين قاموا بتسديد الالتزامات الجبائية الخاصة بالرسم على القيمة المضافة

مفتشية الضرائب	2015	2016	%
المجموع الوطني	21480	16218	-24

كذاك نلاحظ أن هناك تراجع في تسديد الالتزامات الجبائية لسنة 2016 مقارنة مع 2015 بنسبة 24%

نلاحظ من خلال الجداول السابقة أن هناك انخفاض في نسبة الخاضعين ل (TVA) لسنة 2016 مقارنة مع سنة 2015 مما أدى إلى انخفاض في عدد المصرحين بـ(TVA) وعدد المسددين لالتزاماتهم.

الفرع الثالث:الضريبة على رقم الأعمال(TAP)

الجدول (02_22) التالي يمثل وزن (TAP) مقارنة بالمبلغ الإجمالي ل(TAP) المسجل من طرف مدرية العامة للضرائب (DGE)في 2015و2016

2015			2016		
مجموع TAP لدى المفتشية	دورTAP	حصة TAP	مجموع TAP لدى المفتشية	دورTAP	حصة TAP
98.3	0.24	%0.24	96.7	0.70	%0.72

من خلال (TAP) المنجزة من طرف(DEG)في سنتي 2015و 2016 بينت لنا التحليل أن هناك نقص في سنة 2016 دخل (TAP) المسجل من طرف (DGE) لايتجاوز (96.7) مقارنة في 2015 محصول كانت نسبته تقدر ب 98.3 ونلاحظ أن في 2016 نقص بنسبة 2% (1.6)هذا النقص في النسبة راجع إلى النقص في المراجعة

الفرع الرابع :الضريبة على أرباح الشركات (IBS)

الجدول(02_23) التالي يمثل انخفاض في حصة (IBS)مقدمة من طرف (DGE) لسنة 2015و2016

2015			2016		
مجموع IBS لدى مفتشية	دور IBS	حصة	مجموع IBS لدى مفتشية	دور IBS	حصة
221	31.7	%14	288.8	14.3	%5

نلاحظ أن المفتشة في إطار عمليات مراقبة الالكترونية والمراجعة المحاسبية اكتشفت أنا هناك نقص في حصة (IBS) في سنة 2016 قدر ب 5% أي 14.3 مقارنة مع 2015 الذي وصلت إلى 31.7 إي 14 %على المبلغ الإجمالي 221

المطلب الثاني : التعليق على المعطيات

إن قانون المالية لسنة 2016 احدث تغيرات على النظام الجبائي الجزائري حيث أصبح هناك نظامين النظام الحقيقي ونظام الضريبة الجزافية الوحيدة هذا مما أدى إلى زيادة في الخاضعين للنظام الجزافي الوحيد كذلك من بين تعديلات التي جاء بها قانون المالية لسنة 2016 إن المكلفين بالضريبة هم من يقمون بتصريح بمداخليهم وتسديدها إلى مدرية الضرائب (نظام تصريحي)

ونلاحظ أن كل من(TVA) و(TAP) و(IBS) في تناقص حيث سجل انخفاض في سنة 2016 مقارنة مع 2015 هذا راجع إلى تغير في الأنظمة الجبائية حيث أن هناك العديد من المكلفين اللجوءإلى الضريبة الجزافية الوحيدة بالإضافةإلى تزايد نسبة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ناتج عن دعم الدولة لهذه الشريحة .

ما يمكن استنتاجه هو أن تغيرات المتكررة في أنظمة الإخضاع الجبائي والارتفاع في معدلات الضريبةحيث كان هناك تغيير في معدل الضريبة على النشاط المهني سنة 2016 بالإضافةإلى تغيير في نسبة ضريبة الرسم على رقم الأعمال كل هذه التغيرات تضع المؤسسات في وضعية مالية حرجة تؤدي بها إلى اتخاذ العديد من التدابير منها اللجوء إلى الاستدانة او تغير من نظام إلى أخر بغية تقليل من تكاليف المالية هذه القرارات تأخذها في كثير من الأحيان إلى حالة عسر مالي قد يستمر إلى أن يتحول إلى حالة إفلاس

كذلك من بين المشاكل التي تحدثها التغيرات المتكرر والمفاجئة في الأنظمة الجبائية هو عدم فهم تعديلا ت الضر يبةمن قبل الموظفين الجبائيين سوئ في المؤسسة الاقتصادية او موظفي إدارة الضرائب وعدم الفهم هذا يحمل المؤسسة تكاليف مالية إضافية تؤثر على أداء المؤسسة .

خلاصة الفصل

حاولنا من خلال هذا الفصل الإجابة عن الإشكالية الدراسة متمثلة في مآثر أنظمة الإخضاع الجبائي على أداء المؤسسة الاقتصادية ،وتناولنا هذا الفصل من خلال مبحثين المبحث الأول تم تحليل نتائج الاستبيان من اجل معرفة أرى عينة الدراسة حول اثر أنظمة الإخضاع الجبائي على أداء المؤسسات أما المبحث الثاني تناول دراسة قياسية وخلصت الدراسة إلى أنا هناك اهتمام بالتسيير الجبائي من قبل المؤسسات ، الا أن المشكل يكمل في تغير المتكرر في التشريعات الجبائية ،وكذلك الخيارات الجبائية المقيدة الغير كافية .

الخاتمة

الخاتمة

لابد و أن لأي مؤسسة نظام جبائي خاضعة له , وان هذا النظام إلا وله تأثير على نشطها إما بالإ يجاب او السلب ,وعليه لابد أن تراعي المؤسسة القوانين الجبائية المفروضة عليها بشكل جيد ، بغية تفادي تكاليف مالية نتيجة مخالفتها للقوانين وهذا هو تأثير السلبي للنظام الجبائي .

من هذا المنطلق كان الهدف من دراستنا هو معرفة اثر الأنظمة الجبائية على أداء المؤسسات ، وتناولت هذه الدراسة جانبين، جانب نظري وجانب تطبيقي، حيث حاولنا في الجانب النظري استعراض أهم الأدبيات النظرية و أهم الدراسات السابقة في الموضوع التي تحصلنا عليها، أما في الجانب التطبيقي،حاولنا إسقاط الجانب النظري على عينة الدراسة.

اختبار الفروض

من خلال الجمع بين الجانب النظري والجانب التطبيقي في دراستنا هاته توصلنا إلى النتائج التالية:

- بنسبة للفرضية الأول مدى الاهتمام بالتسيير الجبائي ، فقد تحققت حيث كانت أرى أغلبية المستجوبين أن هناك اهتمام من قبل المؤسسات بالتسيير الجبائي ، وهذا عامل ايجابي للأداء المؤسسة .
- إما الفرضية الثانية متمثلة في اثر عدم الاستقرار في التشريعات الجبائية كذلك تحققت من خلال أرى المستجوبين أن هناك عدم استقرار في التشريعات الجبائية ، وان عدم الاستقرار لديه تأثير سلبي على أداء المؤسسة.
- أما في ما يخص للفرضية الثالثة متمثلة في اثر الخيارات الجبائية على أداء المؤسسة ، نلاحظ أن هناك تأثير على أداء المؤسسة من خلال سعي المؤسسات إلى الاستفادة من اكبر قدر ممكن من الخيارات من اجل تقليل تكاليف المالية .

عرض نتائج الدراسة

تتمثل أهم النتائج المتوصل إليها في هذه الدراسة فيمايلي:

- يوجد اهتمام بالتسيير الجبائي من قبل المؤسسة
- المهارات الجبائية للمسير تعتبر عامل في تحسين أداء المؤسسة
- تعدد الضرائب في الأنظمة الجبائية الجزائرية يعتبر عامل معرقل لأداء المؤسسة
- تغيرات الطارئة والقوانين المعقدة في التشريعات الجبائية له تأثر سلبي على نتيجة المؤسسة
- الخيارات الجبائية الممنوحة من قبل الأنظمة الجبائية غير كافية ومقيدة

توصيات

على المؤسسة إجراء دورات تكوينية للموظفين الجبائيين

- يجب أن تكون المؤسسة على استعداد لتغيرات في النظام الجبائية
- تجنب الوقوع في اختيار امتيازات خاطئة

أفاق الدراسة

إن توصلنا إلى نتائج وتوصيات يجعلنا أمام أسئلة أخر وهي

- ما اثر التغيرات المتكررة بوتيرة سريعة في التشريعات الجبائية على مردودية المالية للمؤسسة
- إشكالية فشل الامتيازات الجبائية في التشريع الجزائر .

قائمة المراجع

قائمة المراجع

البحوث الجامعية

- صابرعباسي ، **اثر التسيير الجبائي على الأداء المالي في المؤسسات الاقتصادية** مذكرة لنيل شهادة الماجستير تخصص(محاسبةوجباية) جامعة ورقلة – 2012 .
- محمد عادل عياض ،**محاولة تحليل التسيير الجبائي وأثره على المؤسسات ، حالة شركة الأموال في التشريع الجزائري**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير تخصص (إدارة أعمال)جامعة ورقلة 2003.
- نورالدين بعيليش ،**تحليل مزايا الإستراتيجية الجبائية في شركات المساهمة الجزائرية** ، أطروحة دكتوراه ، جامعة قاصدي مرباح ورقلة سنة 2016 .
- يحي لخضر ،مذكرة الماجستير في علم التسيير بعنوان **دور الامتيازات الجبائية في دعم القدرة التنافسية في مؤسسات الاقتصادية**، جامعة محمد بوضياف لمسيلة 2006.

المقال المنشور :

- بعيليش نورالدين ،زرقون محمد,تحليل مزايا الإستراتجية الجبائية في شركات المساهمة الجزائرية ، المجلة الجزائرية للدراسات المحاسبية والمالية العدد 01_2015.

واقع التظاهرات العلمية(المؤتمرات والملتقيات والأيام الدراسة)

- زوارق الحواس، مداخلةبعنوان : **فعالية التسيير الجبائي في ترشيد صناعة القرار**،ملتقى حول التسيير الفعال في المؤسسة،جامعة المسيلة،ماي 2005 .

القرارات،القوانين والمراسيم

- وزارة المالية ،قانون المالية، الجزائر 2018
- المديرية العامة للضرائب، **قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة**، الجزائر ، 2018
- المديرية العامة للضرائب، **قانون الرسم على رقم الأعمال**، الجزائر، 2018
- المديرية العامة للضرائب، **الدليل الجبائي للمكلف بالضريبة**، الجزائر، 2018

الأنترنيت:

- موقعالمديريةالعامةللضرائب،www.mfdgi.gov.d 25 جانفي 2018

الملاحق

الملحق :رقم 01 استمارة استبيان

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة قاصدي مرباح ورقلة

كلية العلوم الاقتصادية والتجارة وعلوم التسيير

قسم:العلوم التجارية

تخصص :دراسات محاسبية وجبائية معمقة

الموضوع :استمارة استبيان

في إطار اعداد مذكرة ماستر تخصص دراسات محاسبية وجبائية معمقة بعنوان (اثر أنظمة الإخضاع الجبائي على أداء المؤسسات) نضع بين أيديكم هذا الاستبيان الذي يعتبر وسيلة معتمدة لأغرض علمية وبحثية ,لذلك نرجو منكم التعاون بغرض إفادتنا في جمع البيانات ذات الصلة ببحثنا

سيكون هذا الاستبيان لخدمة البحث العلمي لذلك نرجو منكم الإجابة بصراحة واقتناع عن الأسئلة المطروحة ،كما نعدكم بان تبقى الإجابة سرية

ملاحظة هامة :عند الإجابة على أسئلة الاستبيان .الرجاء وضع علامة (x) في الخانة المناسبة

أولا:البيانات الشخصية

ا_ الشهادة المتحصل عليها

ليسانس ☐ ماستر ☐ دكتوراه ☐ شهادات مهنية ☐

ب_ المهنة

محاسب ☐ محافظ حسابات ☐ خبير محاسبي ☐

ج _ سنوات الخبرة

اقل من 5 سنة ☐ من5 إلى 10سنة ☐ أكثر من 10 سنة ☐

المحور الأول: مدى الاهتمام بالتسيير الجبائي في المؤسسة

الرقم	العبـــــارة	موفق	محايد	غير موافق
01	تنظر المؤسسة إلى الوظيفة الجبائية كأحد أهم الوظائف المؤسسة			
02	يتم تعيين مكلفين بمتابعة الضرائب وفقا لخبراتهم في هذا المجال			
03	تخصص المؤسسة أشخاص مكلفين بشكل مباشر لمتابعة العمليات الجبائية			
04	يتم تقييم التسيير الجبائي بشكل دوري			
05	المهارات الجبائية للمسير تعتبر عامل في تحسين أداء المؤسسة			
06	يتم تحليل اثر الضرائب والرسوم على المؤسسة دوريا			
07	تسعى المؤسسة الاستفادة من كل الخيارات الجبائية الممنوحة			

المحور الثاني : ما اثر عدم الاستقرار في التشريعات الجبائية على أداء المؤسسة

01	تغيرات الطارئة والقوانين المعقدة في تشريع جبائي أكثر عامل تأثير على أداء المؤسسة			
02	تقوم المؤسسة بدراسة الخيارات الجبائية عندما يحدث تغير في النظام الضريبي			
03	تقوم المؤسسة بإجراء دورات تكوينية للموظفين الجبائيين			
04	المسييرين على استعداد لتعامل مع التغيرات التي تطرأ على القوانين الضريبة			
05	يعتبر تعدد الضرائب في نظام الإخضاع الجبائي الجزائري عامل معرقل لأداء المؤسسة			

المحور الثالث :اثر الخيارات الجبائية على أداء المؤسسة

01	يتم اختيار الشكل القانوني للمؤسسة بناءا على الوفرات الضريبة المتاحة			
02	تقوم المؤسسة بإعادة استثمار الأرباح بغية التقليل من الوعاء الضريبي			
03	تختار المؤسسة النظام الخاضعة له من اجل تقليل الآثار السلبية للضرائب وحسب مقدرتهم المالية			
04	تقوم المؤسسة بتقديم التصريحات وتسديد الالتزامات في أجالها بغية تخفيض الأعباء الضريبة			
05	يقوم المسير باختيار موقع تواجد المؤسسة نظرا للامتيازات الممنوحة			
06	تقوم المؤسسة باختيار مصادر تمويل اقل عبئ ضريبي			
07	يؤثر الارتفاع في معدلات الضريبة المطبقة على مردودية المؤسسة			
08	دفع المستحقات المالية فور وقوعها يؤثر على التوازن المالي قصير الأجل للخزينة المؤسسة			
09	تستخدم المؤسسة الوسائل والأساليب القانونية لتخفيض العبء الجبائي لأدنى حد ممكن			

الملحق رقم 02 مخرجات spss :

الشهادة

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentagevalide	Pourcentagecumulé
Valide	ليسانس	16	41,0	41,0	41,0
	ماستر	12	30,8	30,8	71,8
	دكتوراه	2	5,1	5,1	76,9
	شهادةمهنية	9	23,1	23,1	100,0
	Total	39	100,0	100,0	

الوظيفة

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentagevalide	Pourcentagecumulé
Valide	محاسب	34	87,2	87,2	87,2
	محافظحسابات	4	10,3	10,3	97,4
	خبيرمحاسبي	1	2,6	2,6	100,0
	Total	39	100,0	100,0	

الخبرة

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentagevalide	Pourcentagecumulé
Valide	أقلمن 5 سنوات	2	5,1	5,1	5,1
	من 5-10 سنوات	17	43,6	43,6	48,7
	أكثرمن 10 سنوات	20	51,3	51,3	100,0
	Total	39	100,0	100,0	

Statistiques de fiabilité

Alpha de Cronbach	Nombred'éléments
,718	7

Statistiques de fiabilité

Alpha de Cronbach	Nombred'éléments
,709	9

Statistiques de fiabilité

Alpha de Cronbach	Nombred'éléments
623,	5

الملحق رقم 03 :

II- CONTROLE DE GESTION DE LA TVA

La TVA en tant qu'impôt sur la consommation doit occuper une position fondamentale dans les ressources de financement du budget de l'Etat et des collectivités locales. Elle doit être considérée parmi ses premières recettes fiscales au coté de l'IRG et de l'IBS. Elle constitue, par ailleurs, le principal poste de remboursements eu égard aux nombreuses exonérations prévues par la législation fiscale. En effet, au titre de l'année 2016 l'administration fiscale a procédé au remboursement de crédit de TVA d'un montant total de 24 MDS/DA (DGE = 21 MDS/DA, DIW = 3 MDS/DA).

1- Population fiscale soumise à la TVA (2016-2015) :

- Une baisse de la population fiscale soumise à la TVA est constatée (- 22% en 2016 par rapport à l'année 2015). Cette baisse varie entre (-3,74%) pour la DRI d'Oran à (-12%) pour la DRI d'Alger et (-45,55%) pour la DRI de Blid. (voir tableau 1 ci-après)
- La baisse de la population fiscale soumise à la TVA (-22%) est due à l'élargissement de seuil d'assujettissement à la TVA.

Tableau 1 : Population Fiscale soumise à la TVA

DRI	POPULATION TVA		
	2016	2015	%
ALGER	42 429	48 753	- 12,9
BLIDA	51 987	95 474	- 45,55
ANNABA	27 302	36 530	- 25,6
CONSTANTINE	30 609	32 423	- 5,5
SETIF	48 912	60 119	- 18,6
ORAN	47 254	49 091	- 3,74
CHLEF	19 366	32 685	- 40,75
BECHAR	6 669	7 173	- 7,0
OUARGLA	28 310	27 212	4,03
TOTAL NATIONAL	302 928	389 460	- 22,22

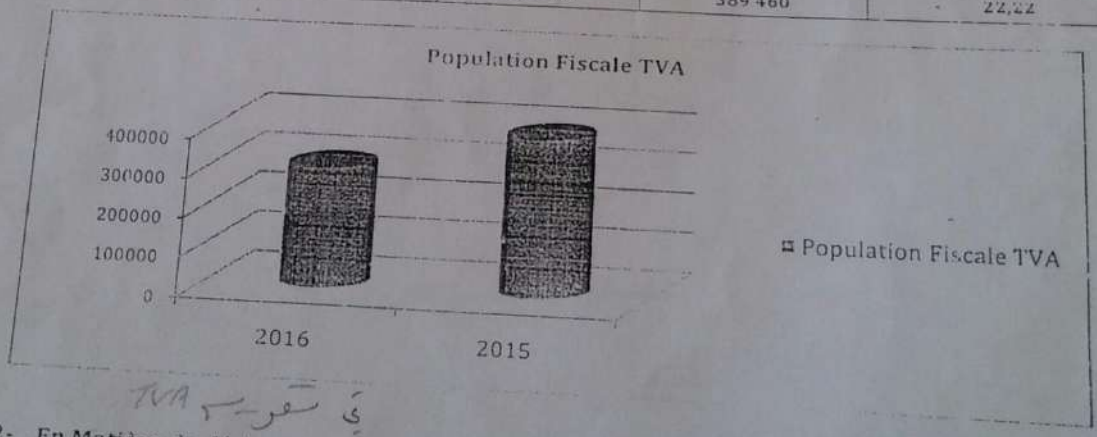

2- En Matière de déclaration de TVA (2016-2015) :

L'exploitation des données du « tableau 2 » relatif à la situation des contribuables défaillants, fait ressortir :

- Une baisse du nombre des déclarations non déposées dans les délais de l'ordre de (5%) au niveau national.
- Au niveau régional, il est remarqué que certaines DRI enregistrent un taux de non respect de dépôt de déclaration élevé (Alger 55%, Oran 72%) ;
- Toutefois, les redevables défaillants ont fait l'objet de relance par l'ensemble des services fiscaux ayant entrainé des régularisations en matière de TVA.

4- Rapprochement G50/Bilan :

Les travaux de rapprochement des G50 -bilan constituent une importante source d'information qui permet aux services de déceler d'éventuelles omissions ou des écarts au regard des bases des impôts et taxes déclarés notamment en matière de TVA.

Il est précisé, à cet égard, que ces travaux ont un lien direct avec l'opération de remboursement des crédits de TVA, dans la mesure où ils constituent la phase préliminaire à la procédure de remboursement de TVA.

Les données du tableau n°05 ci-après font ressortir **un très faible effort consenti** par les services en matière d'opérations de contrôle relatives au rapprochement G50 et Bilan, en effet, seul 11% des G50 ont fait l'objet de rapprochement avec le bilan.

- Les DRI ayant réalisé des résultats au dessus de 10% sont : Blida et Constantine (16%), Annaba et Sétif (13%) ;
- Les DRI ayant réalisé des résultats en dessous de 10% sont : Alger (9%), Chlef et Béchar (8%), Oran (7%) et Ouargla (2%).

Tableau 5 : population soumise à la TVA et rapprochement G50/Bilan :

DRI	Population soumise à la TVA	G50 ayant fait objet de rapprochement	(%)
ALGER	42 429	3 902	9
BLIDA	51 987	8 374	16
ANNABA	27 392	3 518	13
CONSTANTINE	30 609	4 815	16
SETIF	48 912	6 531	13
ORAN	47 254	3 508	7
CHLEF	19 366	1 613	8
BECHAR	6 669	528	8
OUARGLA	28 310	472	2
TOTAL NATIONAL	302 928	33 261	11

III- GESTION DE l'IFU

1- Population fiscale soumise à l'IFU :

- Suite à la refonte du régime de l'IFU et l'élargissement de son champ d'application au regard des personnes éligibles et au relèvement du seuil IFU à 30.000.000 DA, la population IFU est passée de 1 217 579 (2015) à 1 465 836 (2016) soit une augmentation de 17%.
- Les DRI d'ORAN et de SETIF enregistrent respectivement 16% de la population totale IFU, suivies des DRI BLIDA, ANNABA et CONSTANTINE avec respectivement 13%.
- Les DIW qui enregistrent le plus grands nombre de contribuables IFU sont SETIF (77 234), TLEMCEN (59 163), ALGER OUEST (56 305) et BEJAIA (54 128).
- La population soumise au minimum d'imposition est estimée à 120 000 contribuables soit 8,2% de la population IFU.

Le tableau ci-après reprend la situation de la population IFU par DRI :

DRI	Population soumise à l'IFU	%
ALGER	159 274	11
BLIDA	198 573	13
ANNABA	198 055	13
CONSTANTINE	188 639	13
SETIF	229 301	16
ORAN	209 642	16
CHLEF	157 862	11
BECHAR	51 498	03
OUARGLA	81 992	05
TOTAL	1 465 836	100

Les recettes de la TVA de la DGF ont atteint 198,5 MDS/DA en 2016, enregistrant une baisse de 0,2% (- 0,4 MDS/DA) par rapport à celles réalisées en 2015, qui s'élèvent à 198,1 MDS/DA. Comparativement aux recettes totales de la TVA/intérieure, la quote-part de la DGE s'élève à 57% en 2016 contre 59 % en 2015.

L'effort de recouvrement de la TVA perçue par voie de rôle ne représente que 2,3% durant les deux années 2015 et 2016.

Le tableau ci-dessous présente les résultats de l'action de la DGE, en 2015 et 2016, à travers la quote-part de la TVA perçue par voie de rôles par rapport aux recettes totales réalisées au titre de cette taxe :

MDS/DA

2016			2015		
TVA/Rôles	Total TVA	Quote-part	TVA/Rôles	Total TVA	Quote-part
4,6	198,5	2,3%	4,5	198,1	2,3%

Les graphiques ci-dessous, illustrent le poids de la TVA perçue par voie de rôles et la TVA au comptant réalisées par la DGE en 2015 et 2016 :

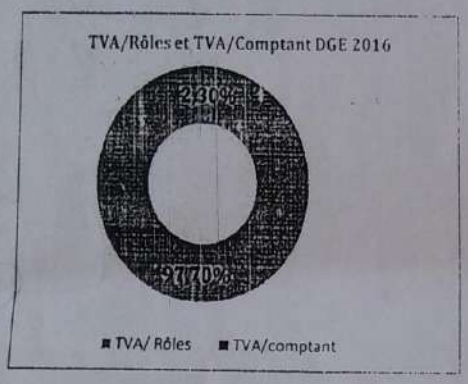

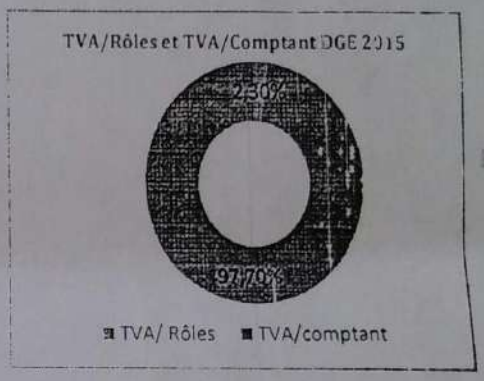

Concernant les recettes de la TAP réalisées par la DGE, au titre des années 2015 et 2016, leur analyse fait ressortir une tendance à la baisse. En effet, en 2016, les recettes de la TAP enregistrées par la DGE n'ont atteint que 96,7 MDS/DA, alors qu'en 2015 son rendement s'élevait à 98,3 MDS/DA, soit une baisse de 2% (-1,6 MDS/DA). Cette diminution est due principalement à la révision à la baisse de son taux qui est passé de 2% à 1% du chiffre d'affaires issu des activités de production de biens.

Toutefois, cette analyse a fait ressortir qu'en 2015 et 2016, la DGE, à elle seule, a recouvré 48% de la TAP recouvrée par l'ensemble des structures de la DGI.

S'agissant de la TAP recouvrée suite aux opérations de régularisations (Contrôle sur pièces, vérification de comptabilité), il y a lieu de souligner que l'effort de la DGE en la matière demeure très faible, nonobstant une très légère progression en 2016 par rapport à l'année 2015.

En effet, en 2016, la quote-part de la TAP perçue par voie de rôle s'élève à 0,72% (0,70 MDS/DA) sur un montant total de 96,7 MDS/DA contre un effort de 0,24% (0,24 MDS/DA) sur un montant total de 98,3 MDS/DA en 2015.

Le tableau ci-après illustre le poids de la TAP/Rôles par rapport au montant total de la TAP enregistré par la DGE en 2015 et 2016.

MDS/DA

2016			2015		
TAP/Rôles	Total TAP DGE	Quote-part	TAP/Rôles	Total TAP DGE	Quote-part
0.70	96,7	0.72%	0.24	98,3	0.24%

1- Direction des Grandes Entreprises (DGE)

En 2016, les recettes fiscales ordinaires recouvrées par la DGE ont atteint 970,7 MDS/DA, enregistrant une hausse de 18% (149,4 MDS/DA) par rapport à l'année 2015.

Le tableau ci-dessous, présente le poids des recettes fiscales ordinaires de la DGE par rapport aux recettes globales de la DGI, au titre des années 2015 et 2016.

MDS/DA

PRODUITS	2016			2015		
	DGE	DGI	QP DGE	DGE	DGI	QP DGE
IBS	288,8	380	76%	221	306,5	72%
TVA	198,5	348	57%	198,1	336,9	59%
IRG / Salaires	137,2	633	22%	127,7	592	22%
TAP	96,7	203	48%	98,3	204	48%
TIC/ Tabac	46,6	46,6	100%	45,7	45,7	100%
TPP	41,1	41,1	100%	0,2	0,2	100%
IRG / Non Salaires	31,9	86,5	37%	20,6	80,2	26%
Timbre	25,6	89,2	29%	38,7	100,6	38%
TAPT	19,7	19,7	100%	22,5	22,5	100%
TDB	8,9	15	59%	5,9	9,6	61%
TIC/ bières	4,2	5,4	78%	4,6	5,6	82%
DC vins et alcools	0,2	1,1	18%	0,3	0,8	38%
Autres	71,5	172,3	41%	37,9	125,7	30%
TOTAL	970,9	2 040,9	48%	821,5	1 830,3	45%

La lecture des données du tableau ci-dessus, permet de constater que le recouvrement de la DGE pour les deux années considérées (2015-2016), est constitué principalement par les cotisations : IBS-TVA-IRG/Salaires-TAP.

Ces recouvrements sont caractérisés par la prédominance de l'IBS, qui s'élève à 288,8 MDS/DA en 2016 et 221 MDS/DA en 2015, soit une hausse de 30,6% (+67,8 MDS/DA), lesquels représentent respectivement 30% et 27% du total des recettes de la DGE.

Comparativement aux recettes IBS de la DGI, la DGE en collecte 76% en 2016 et 72% en 2015.

Concernant l'IBS recouvré par la DGE dans le cadre des opérations du contrôle sur pièces et de vérification de comptabilité (IBS/Rôles), l'année 2016 a connu un très faible rendement relativement à celui enregistré en 2015. La quote-part de l'IBS perçu par voie de rôles ne représente que 5% (14,3MDS/DA) du montant global de l'IBS comptabilisé par la DGE (288,8 MDS/DA), alors qu'en 2015 sa quote-part a atteint un taux de 14% (31,7 MDS/DA) sur un montant total de 221 MDS/DA.

Le tableau ci-après illustre cette évolution à la baisse de la quote-part de l'IBS perçu par voie de rôles par rapport au montant total de l'IBS enregistré par la DGE en 2015 et 2016.

MDS/DA

2016			2015		
Total IBS DGE	IBS/Rôles	Quote-part	Total IBS DGE	IBS/Rôles	Quote-part
288,8	14,3	5%	221	31,7	14%

Les graphiques ci-dessous, présentent le poids de l'IBS perçu par voie de rôles par rapport à celui pe spontané nent en 2015 et 2016 :

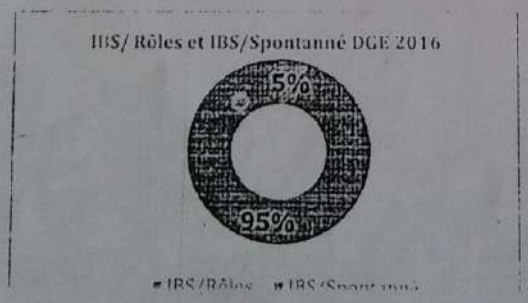

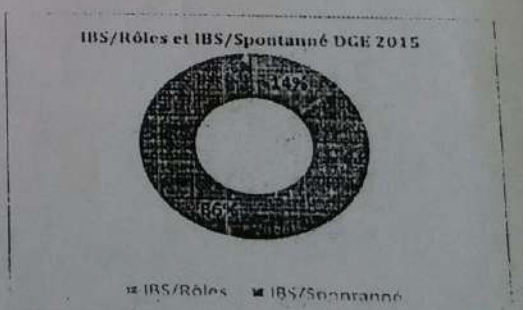

الفهرس

الإهداء III

الشكر IV

الملخص V

قائمة المحتويات VI

قائمة الجداول VII

قائمة الأشكال VIII

قائمة الاختصارات IX

المقدمة العامة ..... ا

الفصل الأول : مفاهيم حول اثر أنظمةالإخضاع الجبائي على أداء المؤسسة

المبحث الأول :الأدبيات النظرية 16

المطلب الأول:ماهية التسيير الجبائي 16

الفرع الأول: مفهوم التسيير الجبائي 16

الفرع الثاني : أسس وحدود التسيير الجبائي 17

المطلب الثاني : أنظمة الإخضاع الجبائي الجزائري 18

الفرع الأول : نظام الضريبة الجزافية الوحيدة 18

الفرع الثاني : نظام الإخضاع الحقيقي 22

الفرع الثالث :عدماستقرار في التشريعات الضريبة 27

الفرع الرابع : اثر الضريبة على أداء المؤسسة 27

المبحث الثاني :الدراسات السابقة 32

المطلب الأول: عرض الدراسات السابقة ومناقشتها 32

المطلب الثاني :أوجه التشابه والاختلاف بين الدراسات السابقة والدراسة الحالية 34

الفرع الأول : أوجه التشابه 34
الفرع الثاني : أوجه الاختلاف 34
خلاصة الفصل 36

الفصل الثاني : الدراسة الميدانية

تمهيد 39
المبحث الأول : الطريقة والأدوات المستخدمة في الدراسة 40
المطلبالأول: الطريقة و الأدوات المستخدمة 40
الفرعالأول : منهجيةالدراسة 40
الفرع الثاني : مجتمع وعينة الدراسة 40
الفرع الثالث : اعداد وهيكلة الاستبيان 41
المطلب الثاني : الأدوات و الاجراءات المتبعة 41
الفرع الأول : الأدواتالإحصائيةوالقياسيةالمستخدمة 42
الفرع الثاني :البرامج و الأدوات المستخدمة في معالجة البيانات 42
المبحث الثاني : عرض وتحليل النتائج 42
المطلب الأول : عرض النتائج 42
الفرعالأول: عرض نتائج المحور الخاص بالبيانات الشخصية 42
الفرع الثاني :عرض نتائج المحاور 44
الفرع الثالث :دراسة صدق وثبات أداة الدراسة 48
الفرع الرابع : تباين الأحادي 50
المطلب الثاني : مناقشة نتائج الدراسة 51
الفرع الأول : مناقشة النتائج المتعلقة بالمحاور 51
المطلب الثالث : اختبار وتحليل فرضيات الدراسة 52

الفرع الأول : تحليل التباين الأحادي.....52
الفرع الثاني : نتائج اختبار الفرضيات على أساس المتوسط الحسابي العام.....52
المبحث الثاني : عرض ومناقشة الدراسة القياسية 53
المطلب الأول:عرض ومناقشة الدراسة 53
الفرع الأول : الضريبة الجزافية الوحيدة 53
الفرع الثاني :المجتمع الجبائي الخاضع للرسم على القيمة المضافة 53
الفرع الثالث : الضريبة على رقم الأعمال.....54
الفرع الرابع : الضريبة على أرباح الشركات 54
المطلب الثاني : التعليق على المعطيات 55
خلاصة الفصل 56
الخاتمة 58
المراجع 61
الملاحق 62
الفهرس 68